العلاقة بين المكي والمدني وأسباب النزول
«دراسة وتحليل»

د. ناصر بن محمد بن ناصر آل عشوان

الأستاذ المشارك بقسم القرآن وعلومه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
البريد الإلكتروني: nmndosary@imamu.edu.sa

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلىٰ التعرف علىٰ نوع العلاقة بين علمين من علوم القرآن، هما: المكي والمدني وأسباب النزول، وتسلط الضوء علىٰ استفادة العلماء من هذه العلاقة، وتُبيِّن أثرها في تفسير كتاب الله تعالىٰ.

اعتمدت الدراسة علىٰ منهج الدراسة لنصوص العلماء، وتحليل مضمونها، في التعاطي مع علم المكي والمدني وعلم أسباب النزول، والعلاقة بينهما، بما يوائم أهداف الدراسة.

توصلت الدراسة إلىٰ عدة نتائج، منها: أن علاقة المكي والمدني بأسباب النزول علاقة تأثر وتأثير، وأن العلماء استفادوا من هذه العلاقة، وطبَّقوها في تفاسيرهم، وأن مظهر العلاقة بينهما يُمثِّل صورة من ظاهرة التكامل بين العلوم، وإفادة بعضها من بعض.

الكلمات المفتاحية: المكي والمدني، أسباب النزول، علوم القرآن، التفسير، الترجيح.

* * *

The relationship between the science of Makkan and Madinan revelations and the science of reasons of revelations "study and analysis"

Dr. Nasser Mohammed Nasser Al Ashwan

Associate Professor, Department of Quran and Its Sciences,
Al-Imam Mohammad ibn Saud Islamic University
e-mail: nmndosary@imamu.edu.sa

Abstract: This study aims to recognition of the kind of the relationship between two sciences of Quranic sciences, these two sciences are: the science of Makkan and Madinan revelations and the science of reasons of revelations, and puts the spotlight on benefiting Scientists from this relationship, and shows the impact of this relationship in Interpretation of the Holy Quran.

The study was based on the method of induction of scientists texts, and analyze its content, In dealing with the science of Makkan and Madinan revelations and the science of reasons of revelations, and the relationship between them, that matches with objectives of the study.

The study made several results: of these results, the relationship between the science of Makkan and Madinan revelations and the science of reasons of revelations is a two-way influence, and scientists had benefited from this relationship, and applied it in their books of interpretation. The study made several results: of these results, the relationship between the science of Makkan and Madinan revelations and the science of reasons of revelations is a two-way influence, and scientists had benefited from this relationship, and applied it in their books of interpretation. and the relationship appearance between them is represent the kind of integration phenomenon among sciences.

Keywords: Makkan and Madinan revelations, Occasions of revelation, Sciences of the Quran, interpretation, Prefer.

❊ ❊ ❊

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب المبين، والصلاة والسلام على نبينا الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فإن القرآن الكريم هو المصدر الأول للعلوم، ومع تعدد العلوم وتنوعها فإن من الطبيعي أن يحصل تأثر وتأثير بينها، ولئن كان من المُسَلَّم حصول الإفادة بين العلوم، فإن وجودها بين فروع وموضوعات العلم الواحد من باب أولى، وعلوم القرآن كثيرة، تشمل أنواعًا متنوعة، ومن العلوم المتعلقة بنزول القرآن: علم المكي والمدني، وعلم أسباب النزول.

ولإبراز العلاقة بين علمي المكي والمدني وأسباب النزول كان هذا البحث: **(العلاقة بين المكي والمدني وأسباب النزول – دراسة وتحليل)** ليبرز هذه الصلة، ويُبين عن وجوهها وحالاتها.

❋ أهمية الموضوع:

تأتي أهمية البحث في هذا الموضوع من حيث:

١ – أهمية وفائدة المكي والمدني وأسباب النزول في تفسير كتاب الله، والكشف عن وجوهه التي لا تُدرك إلا بمعرفتهما.

٢ – أثر دراسة العلاقة بينهما في تفسير كلام الله تعالى، حيث إن هذه العلاقة – من تأثر أو تأثير – عامل ترجيح بين أقوال المفسرين.

٣– أن القارئ يلحظ عدم الاهتمام بهذه الصلة بين هذين العلمين من جهة، وكذلك تعدد وجهات النظر في مدى تأثير كل منهما على الآخر من جهة أخرى، مما

يستدعي بيان ذلك.

٤- الدلالة علىٰ ظاهرة التكامل والإفادة بين العلوم.

❋ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلىٰ ما يلي:

١- تحديد العلاقة بين المكي والمدني وأسباب النزول.

٢- بيان أثر كل منهما علىٰ الآخر.

٣- الكشف عن مدىٰ استفادة العلماء من هذه العلاقة في التفسير.

❋ الدراسات السابقة:

الدراسات النظرية والتطبيقية المتعلقة بأسباب النزول، أو المكي والمدني كثيرة جدًا، سيأتي جملة منها ضمن مراجع البحث، إلا أني لم أقف علىٰ دراسة تبيّن علاقة المكي والمدني بأسباب النزول تأثرًا وتأثيرًا، وإنما هناك إشارات مختصرة حول هذه العلاقة، من طرفين كل منهما يرىٰ أن نوعًا منهما مؤثر في الآخر لا متأثرًا به.

ومن هذه الدراسات: المكي والمدني في القرآن، د. عبد الرزاق حسين، والمحرر في علوم القرآن، د. مساعد الطيار، وعلوم القرآن عند الصحابة والتابعين، د. بريك القرني.

ومن الدراسات التي تبين أثر أحد العِلمين علىٰ الآخر دون تأثره بالعلم الآخر - وهي في مجال غير مجال التفسير -: النقد الحديثي لروايات أسباب نزول القرآن الكريم من منظور المكي والمدني، د. حسام خالد السقار[1].

ومن الإضافات في هذه الدراسة: بيان طبيعة العلاقة بين أسباب النزول والمكي

(١) يأتي التعريف بها في ثبت المصادر والمراجع - إن شاء الله -.

والمدني تأثرًا وتأثيرًا، وأثر كل منهما في الآخر، من خلال أمثلة تطبيقية توضح هذا الأثر، وتوظيف المفسرين لهذه العلاقة في الترجيح.

❋ مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث في اختلاف وجهات نظر الباحثين حول قضية العلاقة بين أسباب النزول والمكي والمدني بين التأثر والتأثير، كما تكمن مشكلة البحث في التعارض بين روايات أسباب النزول والمكي والمدني في تحديد كون السورة أو الآية مكية أو مدنية.

يأتي هذا البحث ليجيب عن الأسئلة الآتية:

- هل يؤثر سبب النزول في تحديد المكي والمدني من الآيات والسور؟
- هل يتأثر قبول سبب النزول بالمكي والمدني؟
- ما صور أثر أسباب النزول في تحديد المكي والمدني؟
- ما صور أثر المكي والمدني في قبول سبب النزول؟
- ما مدى استفادة المفسرين من العلاقة بين أسباب النزول والمكي والمدني؟

❋ حدود البحث:

بيان أثر كل منهما على الآخر، ولا يقصد بهذا البحث مجرد المقارنة والنظر في وجوه الاتفاق والاختلاف بين علم المكي والمدني وأسباب النزول، أو المفاضلة والترجيح بينهما من حيث الأهمية والفائدة، فلكل منهما فوائده وأهميته في موضعه.

كما أن المقصد من ذكر الأمثلة هو التوضيح والبيان، وليس تحرير النزاع في أي الأقوال أرجح، حتى لا تكون الأمثلة محل نظر من القارئ بالاعتراض على هذا القول أو ذاك، فالمقصد توضيح الأثر فحسب، ومن ثمّ للقارئ أن يختار من الأمثلة

ما يراه مندرجًا تحت هذا الأثر.

❋ خطة البحث:

تتكون خطة البحث من: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

* **المقدمة:** فيها أهمية الموضوع، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومشكلة البحث، وحدوده، وخطة البحث، ومنهجه.
* **المبحث الأول: تعريف المكي والمدني وأسباب النزول والعلاقة بينهما. وفيه ثلاثة مطالب:**
  - المطلب الأول: تعريف المكي والمدني.
  - المطلب الثاني: تعريف أسباب النزول.
  - المطلب الثالث: المكي والمدني وأسباب النزول بين التأثر والتأثير.
* **المبحث الثاني: أثر المكي والمدني في أسباب النزول. وفيه ثلاثة مطالب:**
  - المطلب الأول: طرق معرفة المكي والمدني وأثرها في أسباب النزول.
  - المطلب الثاني: أثر المكي والمدني في الترجيح بين روايات أسباب النزول.
  - المطلب الثالث: أثر المكي والمدني في القول بتعدد النزول.
* **المبحث الثالث: أثر أسباب النزول في المكي والمدني. وفيه ثلاثة مطالب:**
  - المطلب الأول: ما توافق فيه زمن نزوله وسببه.
  - المطلب الثاني: أثر أسباب النزول في تحديد نوع السورة.
  - المطلب الثالث: أثر أسباب النزول في الآيات المستثناة من السور.
* **الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث، والتوصيات.**
* **ثبت المصادر والمراجع.**

❋ منهج البحث:

يقوم هذا البحث علىٰ المنهج الاستقرائي الاستنباطي.

وذلك باستقراء المواضع والأمثلة التي ظهر فيها توافق أو تعارض بين أسباب النزول والمكي والمدني، وتحليلها من حيث الثبوت وعدمه، وبيان وجه كل رواية وقول، وتقسيم البحث وفق ما ظهر لي من صور وأنواع، واستنباط أثر كل من أسباب النزول والمكي والمدني في الآخر من خلال كلام المفسرين في الجمع أو الترجيح بين روايات أسباب النزول والمكي والمدني.

وقد اتبعت الخطوات الآتية:

١- ذكر الرواية أو القول في سبب النزول المكي والمدني، وتخريجها وتوثيقها.

٢- بيان وجه التعارض بين الروايات.

٣- تحرير وتوثيق كلام أهل العلم في كل مسألة.

٤- التمثيل لكل صورة أو نوع من أنواع الأثر بمثالين.

أسأل الله تعالىٰ أن يرزقنا جميعًا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعل العمل خالصًا لوجهه الكريم، ومن العلم الذي يُنتفع به.

❋ ❋ ❋

المبحث الأول
تعريف المكي والمدني وأسباب النزول والعلاقة بينهما

وفيه ثلاثة مطالب:

❋ المطلب الأول: تعريف المكي والمدني.

يختلف المراد بالمكي والمدني حسب المقصود من التعريف، فإن كان المقصد: تعريف المكي والمدني كنوع من أنواع علوم القرآن فيكون المراد منه أنه: «علم يبحث منازل المكي والمدني، وكل ما يتعلق بذلك من ملابسات الأحوال»(١).

أما إن كان المقصد بيان مصطلح المكي والمدني، فللعلماء في ذلك ثلاثة اصطلاحات، وكل اصطلاح مبني علىٰ اعتبار خاص.

١- فمنهم من نظر إلىٰ اعتبار المخاطب، فعرَّفه بأن: المكي ما وقع خطابًا لأهل مكة، والمدني ما وقع خطابًا لأهل المدينة.

٢- ومنهم من نظر إلىٰ اعتبار مكان النزول، وعليه: فالمكي ما نزل من القرآن بمكة، والمدني ما نزل بالمدينة.

٣- وقسم نظر إلىٰ اعتبار زمن النزول، فالمكي ما نزل من القرآن قبل هجرة الرسول ﷺ، والمدني ما نزل من القرآن بعد الهجرة.

وعلىٰ اعتبار زمن النزول تتابع العلماء، واستقر رأيهم علىٰ هذا الاصطلاح(٢).

---

(١) المكي والمدني في القرآن الكريم، د. عبدالرزاق حسين (١/ ٤١).

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٧٣)، الإتقان في علوم القرآن (١/ ٤٥)، مناهل العرفان (١/ ١٤١)، المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص٢٢١).

ولن أُعرِّج علىٰ ذكر الاعتراضات علىٰ الاعتبار الأول والثاني، وإنما الذي أريد الإشارة إليه: أن غالب من ذكر هذه الاصطلاحات يضيف تفسيرًا علىٰ الاعتبار الثاني بأن: المكي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، والمدني ما نزل بالمدينة[1].

قلت: ولو اعتُرِض عليه بعدم شموله لما نزل بغير مكة أو المدينة لكان له وجه، أما إلزام من قال بهذا الاعتبار المكاني بأنه يقول ذلك ولو كان النازل في مكة بعد الهجرة، فمحل نظر.

فقد ذكر الزركشي هذا الاصطلاح دون هذا الإلزام، فقال: «أحدها: إن المكي ما نزل بمكة، والمدني ما نزل بالمدينة»[2].

ولعل أول من ذكره - بعدم شمول مصطلح المكي والمدني لما نزل بغير مكة أو المدينة - السيوطي، ثم تتابع عليه من نقله عنه[3].

ومما يدل علىٰ ضعف هذا الإلزام: استعمال السلف وتعبيرهم بمكان النزول للدلالة علىٰ المكي والمدني، فالسلف كانوا يُعنَون بذكر مكان النزول، ولا يعني إغفالهم لزمن النزول، وإن لم ينصوا عليه، إلا أنهم يعملون بفحواه، ولذلك يمكن أن يقال في مصطلح المكي والمدني بأنه: لفظ ظاهره دال علىٰ المكان، مقصود به معرفة الزمان[4].

---

(١) انظر: المراجع السابقة إلا البرهان في علوم القرآن.

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٧٣).

(٣) انظر: الإتقان (١/ ٤٥).

(٤) انظر في تعبير السلف عن المكي والمدني: المحرر في علوم القرآن (ص١٠١-١٠٣)، علوم القرآن عند الصحابة والتابعين (٢٣١، ٢٥٤).

❋ المطلب الثاني: تعريف أسباب النزول.

أسباب النزول: مركب إضافي مكون من كلمتين: أسباب، والنزول.

الأسباب لغة: جمع سبب، والسبب: الحبل، وكل ما يُتوصّل به إلىٰ شيء يسمىٰ سببًا، قال تعالىٰ: ﴿ وَءَاتَيۡنَٰهُ مِن كُلِّ شَيۡءٖ سَبَبٗا ﴿٨٤﴾ فَأَتۡبَعَ سَبَبًا ﴾ [الكهف:٨٤، ٨٥]، أي: آتاه الله من كل شيء معرفة وذريعة يتوصل بها، فأتبع واحدًا من تلك الأسباب، ومثله قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [غافر:٣٦، ٣٧][1].

والنزول لغة: مصدر: نزل، وهو دال علىٰ هبوط شيء ووقوعه، ومنه إنزال القرآن، قال تعالىٰ: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ﴾ [الكهف:١][2].

أسباب النزول اصطلاحًا:

تعددت تعريفات العلماء لسبب النزول، ما بين شارح ومُمثِّل لما يدخل فيه، وما بين مقتصر علىٰ ما يُوضِّحه[3]، والقصد من التعريف تقريب المعنىٰ لا حصره.

ولعل أقرب تعريف ما ذكره السيوطي بقوله: «والذي يتحرر في سبب النزول أنه: ما نزلت الآية أيام وقوعه»[4].

---

(١) انظر: الصحاح (١/ ١٤٥)، مفردات ألفاظ القرآن (ص٢٢٥)، لسان العرب (١/ ٤٥٨) مادة (سبب).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (ص٩٨٦)، مفردات ألفاظ القرآن (ص٥٠٩) مادة (نزل).

(٣) انظر: مناهل العرفان (١/ ٨١)، المدخل لدراسة القرآن (ص١٣٢)، دراسات في علوم القرآن (ص١٤٩).

(٤) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٠٨).

وقوله: (أيام وقوعه) يخرج ما يذكره بعض العلماء من حوادث قديمة علىٰ أنها أسباب نزول لآيات أو سور، كقصة قدوم الحبشة لهدم لكعبة؛ فإنها ليست من أسباب النزول في شيء؛ لأن سبب النزول مقيد بوقوعه زمن الرسول ﷺ، بل هي من باب الإخبار عن الوقائع الماضية(١).

فما نزلت الآية أو الآيات بسببه سُمِّي سبب نزول؛ لأنه يُتوصّل به إلىٰ فهم الآية، ومعرفة قصتها.

*** المطلب الثالث: المكي والمدني وأسباب النزول بين التأثر والتأثير.**

المقصد من هذا المطلب بيان العلاقة عمومًا بينهما، وهل العلاقة علاقة عكسية، أو أن أحدهما يؤثر في الآخر دون أن يتأثر به؟

من ينظر إلىٰ علم المكي والمدني وعلم أسباب النزول يجد الارتباط الوثيق بينهما، ولعل فيما رُوي عن ابن مسعود رضي الله عنه من اقتران بينهما ما يوضح هذا الارتباط.

روىٰ البخاري وغيره، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: (والله الذي لا إله غيره، ما أُنزلت سورة من كتاب الله: إلا أنا أعلم أين نزلت، ولا أُنزلت آية من كتاب الله، إلا أنا أعلم فيما أُنزلت، ولو أعلم أحدًا أعلم مني بكتاب الله، تبلغه الإبل لركبت إليه)(٢).

فقوله: (أين نزلت)، يراد به علم المكي والمدني، وقوله: (فيما أُنزلت)، يراد به تفسير الآية وحكمها، ومنه أسباب النزول.

---

(١) انظر: المرجع السابق، وتفسير القرآن الحكيم (٧/ ٢٨٤).

(٢) رواه البخاري في صحيحه (٤/ ١٩١٢) كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ، حديث (٤٧١٦)، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٩١٣) كتاب فضائل الصحابة، حديث (٢٤٦٣).

قال الشاطبي – معلقًا على رواية ابن مسعود رضي الله عنه –: «وهذا يشير إلى أن علم الأسباب من العلوم التي يكون العالم بها عالمًا بالقرآن»[1].

ومن وجوه الصلة بين أسباب النزول والمكي والمدني:

١ – كونهما من العلوم الناشئة من القرآن، المتعلقة به تعلقًا مباشرًا، وتندرج تحت: (نزول القرآن)، والتي قال عنها علم الدين البُلقيني: «فأردت أن أذكر في هذا التصنيف ما وصل إلى علمي مما حواه القرآن الشريف من أنواع علمه المنيف، وينحصر في أمور: الأمر الأول: مواطن النُّزول وأوقاته، ووقائعه، وفي ذلك اثنا عشر نوعًا: المكي، المدني، السفري، الحضري، الليلي، النهاري، الصيفي، الشتائي، الفراشي، أسباب النُّزول، أول ما نزل، آخر ما نزل»[2].

٢ – الطريق لمعرفة كل منهما: النقل[3].

٣– الاستفادة من العلمِين في تفسير القرآن وتوضيح معانيه.

ومما لا يخفى أن سبب النزول طريقٌ لتمييز المكي والمدني، وله أثر في معرفة المكي والمدني، غير أن بعض الباحثين لا يذكر المكي والمدني مع أسباب النزول إلا متأثرًا لا تأثير له[4].

---

(١) الموافقات (٣/ ٢٦١).

(٢) مواقع العلوم (ص٢٨)، وانظر: علوم القرآن: تاريخه وتصنيف أنواعه (ص١١٦).

(٣) لا يخفى أن من طرق معرفة المكي والمدني: القياس والاجتهاد، كما سيأتي في المطلب الأول من المبحث الثاني، وإنما اقتصرت هنا على النقل؛ لاشتراكهما في ذلك.

(٤) انظر: المكي والمدني في القرآن، د. عبدالرزاق حسين (١/ ١٠٢)، المحرر في علوم القرآن (ص٩٧)، علوم القرآن عند الصحابة والتابعين (ص١٣٠، ٢٦٣)

وقد يكون المكي والمدني أكثر أنواع علوم القرآن حاجةً للتمحيص، وذلك لكون العلم به لا غنىٰ عنه في سور القرآن وآياته، فكل سورة منه إما مكية أو مدنية، وقد يُستثنىٰ من كل نوع آيات، وكل آية لا بد أن تكون إما مكية أو مدنية، فظهر وجوب الاعتناء بالمكي والمدني أكثر من أنواع علوم القرآن الأخرىٰ، فمثلاً أسباب النزول تتناول سبب نزول آيات دون أخرىٰ، فمن القرآن ما نزل ابتداء من غير سبب(١).

ولا يعني حاجة المكي والمدني للتمحيص والعناية ألا يكون مؤثرًا في غيره من أنواع علوم القرآن، فقد يكون حَكمًا علىٰ أسباب النزول في حالات، ويكون له أثر في قبول سبب النزول أو رده، ولا يُشكِل علىٰ ذلك أن سبب النزول طريق يُتوصّل به إلىٰ معرفة المكي والمدني، فهو طريق إلىٰ ذلك، لكنه ليس الطريق الوحيد، فالمكي والمدني يُعرف أيضًا بما نُقِل عن الصحابة ﷺ من الحكم بمكية السورة أو مدنيتها، وخاصة عند اتفاقهم علىٰ ذلك مع تعارضه مع سبب النزول(٢).

فالحكم علىٰ مكية السورة أو مدنيتها قد يكون بأسباب النزول وما نُقل عن الصحابة والتابعين في ذلك، وقد يكون بما نُقل عنهم فقط، حيث لا يرد في تلك السورة شيء من أسباب النزول.

وبذلك تكون العلاقة بين أسباب النزول والمكي والمدني علاقة تأثر وتأثير، وكل منهما يفيد ويستفيد من الآخر.

***

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح (ص١٦٧).

(٢) انظر: النقد الحديثي لروايات أسباب نزول القرآن الكريم من منظور المكي والمدني (ص٢٣٣)، والمحرر في أسباب النزول (١/ ١٨٨).

المبحث الثاني
أثر المكي والمدني في أسباب النزول

وفيه ثلاثة مطالب:

*** المطلب الأول: طرق معرفة المكي والمدني وأثرها في أسباب النزول.**

لمعرفة المكي والمدني طريقان:

الطريق الأول: السماع والنقل، وهو ما كان عن الصحابة ﷺ وعن التابعين الآخذين من الصحابة، مما أخبروا به من مكان وزمان نزول السورة أو الآية، أو مما أخبروا به في سبب نزول السورة أو الآية.

الطريق الثاني: القياس والاجتهاد، بمعرفة الخصائص الموضوعية، والضوابط الغالبة للسور المكية والمدنية[1].

- **فأما الطريق الأول** لمعرفة المكي والمدني: السماع والنقل، فلا يمتنع أن يكون للمكي والمدني فيه أثر في أسباب النزول.

وتأثير المكي والمدني في أسباب النزول لا يكون إلا في حال كون المكي والمدني مُتفَقًا عليه؛ لأن ما كان مختلفًا في مكيته أو مدنيته لا يصح الاحتجاج به، فهو احتجاج بما هو محل النزاع.

فإن كان ما رُوي في نوع السورة محل اتفاق ومتسقًا مع ما ورد في سبب النزول فلا إشكال فيه، ويكون أثر المكي والمدني: تأكيد سبب النزول، والمنع من الخلاف

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٧٦)، المكي والمدني، د. الشايع (ص١٨).

في ذلك[1].

وإن كان ما ورد من سبب النزول متعارضًا مع المتفق عليه من المكي والمدني فهنا يكون المكي والمدني حَكمًا علىٰ سبب النزول.

وذلك بأن يكون هناك اتفاق علىٰ كون هذه السورة مكية أو مدنية، ويرد في سبب نزول آية منها ما يكون مخالفًا لنوع السورة.

وهذا له حالتان:

الأولىٰ: أن يكون السبب صحيحًا وصريحًا فيحمله العلماء علىٰ عدة أوجه، ويذكروا له توجيهات متعددة؛ لمعارضته ما اتُفق عليه في كون السورة مكية أو مدنية.

ومن أمثلته: قوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرۡتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأحقاف:١٠].

هذه الآية من سورة الأحقاف، المتفق علىٰ مكيتها، والمعدودة ضمن قسم السور المكية فيما رُوي في السور المكية والمدنية[2].

وقد ورد في سبب نزول هذه الآية أنها نزلت في المدينة، فعن عوف بن مالك رضي الله عنه، قال: انطلق النبي ﷺ يومًا وأنا معه حتىٰ دخلنا كنيسة اليهود بالمدينة يوم عيد لهم، فكرهوا دخولنا عليهم، فقال لهم رسول الله ﷺ: (يا معشر اليهود، أروني اثني عشر رجلًا يشهدون أنه لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، يحبط الله عن كل يهودي تحت أديم السماء الغضب الذي غضب عليه) قال: فأسكتوا ما أجابه منهم أحد، ثم

(١) يأتي بعض الأمثلة علىٰ ذلك في المطلب الأول من المبحث الثالث.

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٨١)، الإتقان في علوم القرآن (١/ ٤٩)، المكي والمدني في القرآن، د. محمد الفالح (ص٣٠٦).

رد عليهم فلم يجبه أحد، ثم ثَلَّث فلم يجبه أحد، فقال: (أبيتم! فوالله إني لأنا الحاشر، وأنا العاقب، وأنا النبي المصطفىٰ، آمنتم أو كذبتم). ثم انصرف وأنا معه، حتىٰ إذا كدنا أن نخرج نادىٰ رجل من خلفنا: كما أنت يا محمد. قال: فأقبل، فقال ذلك الرجل: أي رجل تعلموني فيكم يا معشر اليهود؟ قالوا: والله ما نعلم أنه كان فينا رجل أعلم بكتاب الله منك، ولا أفقه منك، ولا من أبيك قبلك، ولا من جدك قبل أبيك. قال: فإني أشهد له بالله أنه نبي الله الذي تجدونه في التوراة. قالوا: كذبت. ثم ردوا عليه قوله، وقالوا فيه شرًا، قال رسول الله ﷺ: (كذبتم لن يُقبل قولكم، أما آنفًا فتثنون عليه من الخير ما أثنيتم، ولما آمن أكذبتموه وقلتم فيه ما قلتم، فلن يُقبل قولكم). قال: فخرجنا ونحن ثلاثة: رسول الله ﷺ وأنا وعبد الله بن سلام، وأنزل الله ﷻ فيه: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرۡتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٠][1].

فهذه الرواية صحيحة وصريحة في نزولها في عبدالله بن سلام رضي الله عنه، وإسلامه إنما كان في المدينة، إلا أن الاتفاق علىٰ مكية هذه السورة حمل بعض العلماء علىٰ انتقاد هذه الرواية من حيث المتن، واستنكروا أن تكون نزلت في عبدالله بن سلام والسورة مكية.

(١) رواه أحمد في مسنده (٣٩/ ٤٠٩)، رقم (٢٣٩٨٤)، وقال محققوه: إسناده صحيح علىٰ شرط مسلم، ورواه الطبري في تفسيره (٢١/ ١٣١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٨/ ٤٧)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٠٦): رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح. والحاكم في المستدرك (٣/ ٤٦٩) كتاب معرفة الصحابة، ذكر مناقب عبدالله بن سلام، قال الحاكم: صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي

فعن مسروق قال: (والله ما نزلت في عبد الله بن سلام، ما نزلت إلا بمكة، وما أسلم عبد الله إلا بالمدينة، ولكنها خصومة خاصم محمد ﷺ بها قومه، قال: فنزلت: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ [الأحقاف:١٠]. قال: فالتوراة مثل القرآن، وموسىٰ مثل محمد عليهما السلام، فآمنوا بالتوراة وبرسولهم، وكفرتم)[١].

وعن: الشعبي، وابن سيرين، وعكرمة، مثله[٢].

وقد اختلف توجيه العلماء المنكرين لنزولها في عبد الله بن سلام مع كون السورة مكية، فذهب البعض إلىٰ القول باستثناء هذه الآية من مكية سورة الأحقاف، قال ابن عبد البر: «وقال بعض المفسرين فِي قول الله ﷻ: ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ [الأحقاف:١٠] هو عبد الله بن سلام، وقد قيل فِي قول الله تعالىٰ: ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الرعد:٤٣]: إنه عَبْد اللهِ بْن سلام. وأنكر ذَلِكَ عكرمة والحسن، وقالا: كيف يكون ذلك والسورة مكية، وإسلام عبد الله بن سلام كَانَ بعد؟ قال أبو عمر رحمه الله: وكذلك سورة الأحقاف مكية، فالقولان جميعًا لا وجه لهما عند الاعتبار، إلا أن يكون فِي معنىٰ قوله: ﴿ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [يونس:٩٤]. وقد تكون السورة مكية، وفيها آيات مدنية، كالأنعام وغيرها»[٣].

---

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (٢١/ ١٢٥)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (١٣/ ٣٢٠) إلىٰ ابن أبي حاتم.

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٩٢٢، ٩٢٣)، وانظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٠١)، وأضواء البيان (٧/ ٣٨١).

وذهب البعض بأنه لا حاجة للقول بالاستثناء، وأن الآية من باب الإخبار بما سيقع من إيمان عبد الله بن سلام، فهي من الآيات التي تضمنت غيبًا أبرزه الوجود، ويكون هو المراد بالشاهد، وإن كانت الآية مكية(١).

وفي هذا القول بُعد؛ فالآية تثبت شهادته، وهو لم يشهد بعد(٢).

ولعل أقرب التوجيهات أن يقال: إن النبي ﷺ تلا هذه الآية في المدينة من باب الاستدلال والرد علىٰ اليهود لمّا قالوا ما قالوا، فالسورة مكية، والآية عامة تشمل كل شاهد، عبدالله بن سلام وغيره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ ليس المقصود شاهدًا واحدًا معينًا، بل ولا يحتمل كونه واحدًا، وقول من قال: إنه عبد الله بن سلام ليس بشيء، فإن هذه الآية نزلت بمكة قبل أن يُعرف ابن سلام، ولكن المقصود جنس الشاهد»(٣).

ومما يدل علىٰ ذلك:

١ - أنه قد ثبتت قصة إسلام عبدالله بن سلام، ومقدمه المدينة علىٰ رسول الله ﷺ في قصة شبيهة بهذه القصة، ولم يرد فيها لا نزول الآية ولا ذكرها(٤).

---

(١) انظر: المحرر الوجيز (٨/ ٧٣٠)، فتح الباري (٧/ ١٦٥)، محاسن التأويل (١٥/ ١٢)، التحرير والتنوير (٢٦/ ٢١).

(٢) انظر: المحرر في أسباب النزول (٢/ ٨٨٩).

(٣) النبوات (ص١٧٧، ١٧٨)، وانظر: تفسير القرآن العظيم (٤/ ١٥٧).

(٤) رواه البخاري في صحيحه (٣/ ١٢١١)، كتاب الأنبياء، باب (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة) في عدة مواضع، حديث (٣١٥١، ٣٦٩٩، ٣٧٢٣).

٢- أنه قد رُوي في الصحيح الشهادة بالجنة لعبد الله بن سلام، إلا أن لفظة نزولها فيه مدرجة، فدل علىٰ أن المحفوظ عدم نزولها فيه.

عن سعد بن أبي وقاص ﷺ قال: (ما سمعت النبي ﷺ يقول لأحد يمشي علىٰ الأرض: إنه من أهل الجنة، إلا لعبدالله بن سلام. قال: وفيه نزلت هذه الآية: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾ ...الآية، قال: لا أدري قال مالك: الآية، أو في الحديث)[1].

قال ابن حجر: «قوله: (قال: لا أدري قال مالك: الآية، أو في الحديث). أي: لا أدري هل قال مالك إن نزول هذه الآية في هذه القصة من قبل نفسه أو هو بهذا الإسناد؟... فالظاهر أنها مدرجة من هذا الوجه»[2].

فالذي يظهر أن التصريح بنزولها في عبد الله بن سلام - كما في حديث عوف بن مالك - فيه توسع، ويُحمل علىٰ التفسير، لا سبب النزول المباشر، وعلىٰ هذا تُحمل الآثار التي اعتمد عليها الطبري في ترجيحه نزولها في عبد الله بن سلام - بعد أن مال لترجيح قول مسروق لموافقته للسياق - قال: «غير أن الأخبار قد وردت عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ بأن ذلك عُني به عبد الله بن سلام، وعليه أكثر أهل التأويل، وهم كانوا أعلم بمعاني القرآن، والسبب الذي فيه نزل، وما أُريدَ به»[3].

قال القاسمي: «ويقرب مما نذكره كثيرًا من المراد من سبب النزول في مثل هذا،

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (٣/ ١٣٨٧)، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عبدالله بن سلام ﷺ، حديث (٣٦٠١).

(٢) فتح الباري (٧/ ١٦٥).

(٣) جامع البيان (٢١/ ١٣١).

وأنه استشهاد علىٰ ما يتناوله اللفظ الكريم»[1].

وليس المراد في ذلك تحقيق هذه المسألة، بل المراد بيان أثر الاتفاق علىٰ مكية السورة في الحكم علىٰ سبب النزول.

ومن الأمثلة علىٰ الحالة الأولىٰ أيضًا:

قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال:٣٢].

هذه الآية من سورة الأنفال، وسورة الأنفال من السور المتفق علىٰ مدنيتها.

قال البقاعي: «مدنية إجماعًا، نزلت في بدر»[2].

ويشهد لنزولها كلها في المدينة: ما رواه البخاري في صحيحه عن سعيد بن جبير قال: (قلت لابن عباس ﷺ: سورة الأنفال، قال: نزلت في بدر)[3].

وقد قيل: إن نزول هذه الآيات في مكة، مستدلين علىٰ ذلك: بما رُوي عن أنس ﷺ قال: (قال أبو جهل: اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم. فنزلت: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾ وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الأنفال:٣٣ - ٣٤])[4].

---

(١) محاسن التأويل (١٥/ ١٣).

(٢) مصاعد النظر (٢/ ١٤٤)، وانظر: الجامع لأحكام القرآن (٩/ ٤٤١).

(٣) رواه البخاري في صحيحه (٤/ ١٧٠٣)، كتاب التفسير، تفسير سورة الأنفال (٤٣٦٨).

(٤) رواه البخاري في صحيحه (٤/ ١٧٠٥)، كتاب التفسير، تفسير سورة الأنفال (٤٣٧١)، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢١٤٥)، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (٢٧٩٦).

وهذه رواية صحيحة صريحة في نزولها في مكة، إلا أنه يُشكِل عليها كون السورة مدنية كلها، ولذا حمل بعض العلماء هذه الآيات وما قبلها علىٰ تذكير النبي ﷺ بما جرىٰ له من تكذيب قومه.

يقول الواحدي عند قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الأنفال:٣٠]: «يُذكِّرهم الله ﷻ حالهم بمكة ونعمته علىٰ رسوله بإبطاله مكر المشركين، وهذه السورة مدنية»(١).

وهذه الآيات كلها في سياق واحد، كما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما استثناء هذه الآية إلىٰ آخر سبع آيات(٢).

فكون هذه القصة حدثت في مكة لا يعني أنها سبب نزول الآية - بالمعنىٰ الاصطلاحي الذي قُرر سابقًا -، قال ابن العربي: «قد قيل: إن سورة الأنفال مدنية إلا قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ فإنهما مكيتان. فإن كان هذا بنقل صحيح فبها ونعمت، وإن كان بحكم الظن فإن هاتين الآيتين جرت قصتهما بمكة، فلا يصح هذا؛ لأن القصة قد تجري بمكة وتُذكَر بالمدينة»(٣).

قلت: ويدل للقول بعدم نزول هذه الآيات علىٰ هذه القصة:

١ - كون السورة مدنية كلها باتفاق، وبما دل عليه حديث ابن عباس في نزولها في بدر(٤).

---

(١) البسيط (١٠/ ١١٧).

(٢) انظر: النكت والعيون (٢/ ٢٩٢)، والجامع لأحكام القرآن (٩/ ٤٤١).

(٣) الناسخ والمنسوخ (٢/ ٢٢٤). وانظر: فتح الباري (٩/ ٥٢).

(٤) ولا ينقض ذلك ما ورد عن ابن عباس وغيره من استثناء بعض الآيات؛ فإنها مجرد أقوال=

٢- أن الراوي لسبب نزولها في هذه القصة - أنس بن مالك ﷺ - لم يشهد القصة، فتكون من مراسيل الصحابة - ومراسيل الصحابة مقبولة دون شك - إلا أن رواية ابن عباس في نزولها في بدر أولىٰ[١].

٣- (إذ) في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال:٣٠]، وقوله: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾ [الأنفال:٣٢] اسم لما مضىٰ من الزمن، قال ابن هشام: والغالب علىٰ المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به، بتقدير: (اذكر). وتلزم (إذ) الإضافة إلىٰ جملة، إما اسمية، أو فعلية فعلها ماض لفظًا ومعنىٰ، أو فعلية فعلها ماض معنىٰ لا لفظًا، نحو: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال:٣٠][٢].

قلت: ومن الجملة الفعلية التي فعلها ماض لفظًا ومعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾ [الأنفال:٣٢].

٤- أن ما سبق ذكره من معنىٰ قيد: (أيام وقوعه) - في تعريف سبب النزول - بأنه يُخرِج ما يذكره كثير من المفسرين في أسباب النزول، فإن ذلك ليس من أسباب النزول، بل هو أشبه ما يكون بقصص السابقين، وأخبار الماضيين[٣].

فتبين أثر ما اتُفق علىٰ مدنيته في سبب نزول هذه الآية، فلولا هذا الاتفاق، وما دل عليه الدليل من كون سورة الأنفال مدنية، لولا ذلك لقيل: بأن هذه الآية مكية مستثناة من مدنية السورة.

=حكيت دون سند ودون مستند.

(١) انظر: النقد الحديثي لروايات أسباب النزول (ص٢٤٦).

(٢) انظر: مغني اللبيب (٢/ ٨٤، ٨٨، ٨٩).

(٣) انظر: الإتقان (١/ ٢٠٩).

فدلت رواية سبب النزول علىٰ صحة نزولها في أبي جهل، لكن الاتفاق علىٰ مدنية السورة منع من القول بنزولها عقب تلك الحادثة في مكة، بل كان نزولها بعد الهجرة.

قال صديق حسن خان: «صرح كثير من المفسرين بأنها مدنية لم يستثنوا منها شيئًا. وبه قال الحسن، وعكرمة، وجابر بن زيد، وعطاء، وعبد الله بن الزبير، وزيد بن ثابت. وعن ابن عباس أنه قال: نزلت في بدر. وفي لفظ: تلك سورة بدر. قال القرطبي وعنه: هي مدنية إلا سبع آيات من قوله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ إلىٰ آخرها. يعني فإنها مكية. قلت: وإن كانت في شأن الواقعة التي وقعت بمكة فلا يلزم أن تكون كذلك، فالآيات نزلت بالمدينة تذكيرًا بما وقع في مكة. فهذا القول ضعيف والأول هو الأصح»[1].

الحالة الثانية: أن يرد سبب النزول مخالفًا لما اُتفق عليه في مكان النزول، ويكون السبب ضعيفًا، فيتجه نقد العلماء له من حيث السند ضعفًا، ومن حيث المتن لنكارته ومخالفته لما اُتفق عليه في نوع السورة.

ومن التطبيقات علىٰ ذلك: ما رُوي في سبب نزول قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس:١٢].

فقد روىٰ الترمذي عن أبي سعيد الخدري ﷺ أنه قال: كانت بنو سَلِمَة في ناحية المدينة، فأرادوا النقلة إلىٰ قرب المسجد، فنزلت هذه الآية: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾، فقال رسول الله ﷺ: (إن

(١) فتح البيان (٥/ ١٢٥)، وانظر كلام القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (٩/ ٤٤١).

آثاركم تُكتب، فلا تنتقلوا)[1].

وعند ابن ماجه عن ابن عباس ﷺ: كانت الأنصار بعيدة منازلهم من المسجد، فأرادوا أن يقتربوا فنزلت: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَـٰرَهُمْ﴾. قال: فثبتوا[2].

---

(١) رواه الترمذي في جامعه (ص٧٢٩)، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة يس، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من حديث الثوري. من طريق أبي سفيان طريف السعدي، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعا.

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف أبي سفيان طريف السعدي، متفق علىٰ تضعيفه. انظر: تهذيب الكمال (١٣/ ٣٧٩).

وقال الألباني: «صحيح» صحيح سنن الترمذي (٣/ ٣١٦). وفي تصحيح الألباني نظر؛ لاتفاق علماء الجرح والتعديل علىٰ تضعيف أبي سفيان، طريف السعدي، وعليه فإسناد الحديث ضعيف، وله شواهد يحسن بها، لكن ليس فيها ذكر نزول الآية، كما سيأتي. انظر: الأحاديث الحسان الغرائب (٩٣٨، ٩٣٩)، المحرر في أسباب النزول (٢/ ٨٣٣).

(٢) رواه ابن ماجة في سننه (١/ ١٤١)، أبواب المساجد، باب الأبعد فالأبعد من المسجد أعظم أجرا، من طريق سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس. قال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف، موقوف. فيه سماك، وهو ابن حرب، وهو وإن وثقه ابن معين، أبو حاتم، فقد قال أحمد: مضطرب الحديث». مصباح الزجاجة (١/ ١٠١). وقال محقق ابن ماجة: وفيه سماك، وروايته عن عكرمة مضطربة.

وقد قوىٰ إسناده ابن حجر، وصححه الألباني. انظر: فتح الباري (٢/ ١٨٣) وصحيح سنن ابن ماجة (١/ ٢٤١).

وهذا محل نظر؛ لأن مدار الحديث علىٰ سماك بن حرب، وفي روايته عن عكرمة اضطراب، قال ابن حجر في ترجمته: «صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما يلقن». التقريب (٤١٥). =

فهذان الحديثان يدلان علىٰ مدنية هذه الآية، وسورة يس من السور المتفق علىٰ مكيتها، ومن السور المعدودة في القسم المتفق علىٰ مكيته[1].

والذي يترجح مكية هذه السورة؛ لأمور منها:

١- أن جميع ما رُوي في سبب نزولها في شأن بني سلمة، لا تخلو من مقال.

٢- مخالفة ما جاء في الصحيحين من ذكر الحديث دون ذكر للآية، ولا أنها سبب نزول هذه الآية[2].

ولذا أعل الدارقطني رواية أبي سعيد لما سُئل عن حديث جابر من طريق أبي نضرة، قال: «يرويه داود ابن أبي هند، والجريري، وأبو سفيان طريف بن شهاب، عن أبي نضرة، واختلفوا فيه: فرواه داود بن أبي هند، والجريري، عن أبي نضرة، عن جابر. وخالفهم أبو سفيان، رواه عن أبي نضرة، عن الخدري. والأول أصح»[3].

٣- غرابة متن هذه الروايات لمخالفته الاتفاق علىٰ أن سورة يس مكية دون استثناء، قال ابن كثير - بعد ذكره لحديث أبي سعيد -: «وفيه غرابة من حيث ذكر

=ورواه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٨) من طريق الفريابي، عن إسرائيل، عن سماك بن حرب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس بمثله. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٩٧): «رواه الطبراني عن شيخه عبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، وهو ضعيف».

(١) انظر: المحرر الوجيز (٨/ ١٧٣)، الإتقان (١/ ٤٩)، المكي والمدني، د. محمد الفالح (ص٢٤٢).

(٢) رواه البخاري في صحيحه (١/ ٢٣٣)، كتاب الجماعة والإمامة، باب احتساب الآثار (٦٢٥) من حديث أنس ﷺ، ومسلم في صحيحه (١/ ٤٦٢)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٢٨١) من طريق أبي نضرة عن جابر بن عبد الله ﷺ.

(٣) علل الدارقطني (٧/ ٣٩٧).

نزول هذه الآية، والسورة بكمالها مكية»[1].

فكانت مخالفة هذه الروايات لمكية سورة يس داعيًا إلىٰ النظر في أسانيدها، ومن ثم الحكم علىٰ هذه الروايات من خلال المكي والمدني.

وعلىٰ افتراض صحة هذه الروايات - علىٰ قول من يحتج بها - فإنها تُحمل علىٰ أن المراد بنزولها فيهم: التفسير والاحتجاج بها عليهم، لا أن المراد بالنزول أن الواقعة كانت سببًا لنزولها.

قال ابن عطية: «هذه السورة مكية بإجماع، إلا أن فرقة قالت: إن قوله تعالىٰ: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَـٰرَهُمْ ۚ﴾ نزلت في بني سلمة من الأنصار حين أرادوا أن يتركوا ديارهم وينتقلوا إلىٰ جوار مسجد رسول الله ﷺ، فقال لهم: (دياركم تُكتب آثاركم)، وكره رسول الله ﷺ أن يُعرُوا المدينة، وعلىٰ هذا فالآية مدنية، وليس الأمر كذلك، وإنما نزلت الآية بمكة، ولكنه احتج بها عليهم في المدينة، ووافقها قول النبي ﷺ في المعنىٰ، فمِنْ هنا قال من قال: إنها نزلت في بني سلمة»[2].

- **وأما الطريق الثاني:** القياس والاجتهاد، فلا أثر له في أسباب النزول، بل يكون سبب النزول مؤثرًا فيه، وذلك فيما إذا ورد سبب نزول صحيح صريح، وكانت السورة مما ثبت مكيتها أو مدنيتها عن طريق الاجتهاد، أو كان المعتمد في ترجيح نوع السورة عن طريق الاجتهاد، فيكون اجتهادًا مقابل النقل، فيُقدّم سبب النزول علىٰ تعيين نوع السورة بالاجتهاد.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٥٦٦)، وانظر: تفسير سورة يس، للشيخ ابن عثيمين (ص٤).

(٢) المحرر الوجيز (٨/ ١٧٣)، وانظر: شفاء العليل (ص٨٦)، ومحاسن التأويل (١٤/ ٥٨).

ومن الأمثلة التي توضح هذه الصورة: سورة المطففين، فهي من السور المختلف فيها، فقد قيل: إنها مكية، وقيل: إنها مدنية، وقيل: إنها نزلت بين مكة والمدينة(١).

واحتج من رجح أنها مكية بإتيان أسلوبها موافقًا لأسلوب السور المكية، من قِصَر الآيات، وقوة العبارة وكذلك ما تضمنته من الخصائص الموضوعية للسور المكية، وما ورد فيها من ضوابط وعلامات السور المكية.

قال ابن عطية: «وهي مكية في قول جماعة المفسرين، واحتجوا بذكر الأساطير»(٢).

واحتج من رجح أنها مدنية بما ورد في سبب نزول أولها، كما في حديث ابن عباس ﷺ، أنه قال: لما قدم النبي ﷺ المدينة كانوا من أخبث الناس كيلًا، فأنزل الله ﷻ: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين:١]، فأحسنوا الكيل بعد ذلك(٣).

---

(١) انظر: المحرر الوجيز (١٠/ ١٦٥)، البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٨٢)، مصاعد النظر (٣/ ١٦٧).

(٢) المحرر الوجيز (١٠/ ١٦٥)، وانظر: الإتقان (١/ ٧٤)، التحرير والتنوير (٣٠/ ١٨٧)، المكي والمدني، د. الشايع (٦٦).

(٣) رواه ابن ماجة في سننه (٢/ ٢٠)، كتاب التجارات، باب التوقي في الكيل والميزان، ورواه النسائي في السنن الكبرى (١٠/ ٣٢٧)، كتاب التفسير، باب سورة المطففين، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٨)، كتاب البيوع، وقال: حديث صحيح ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. وحسن إسناده البوصيري في مصباح الزجاجة (٣/ ٢٣)، وصححه ابن حجر في فتح الباري (٨/ ٨٨٨)، والسيوطي في الإتقان (١/ ٧٤)، وانظر: الصحيح المسند من أسباب النزول (٢٦٦).

قال البقاعي: «وقال عكرمة عن ابن عباس ﷺ: مدنية. وهو الظاهر لما يأتي في فضلها». ثم ذكر حديث ابن عباس بعد ذلك[1].

فكان معتمد من رجح مكيتها: الاجتهاد والقياس، وكان معتمد من رجح مدنيتها: ما رُوي في سبب نزول أولها، فلم يكن طريق معرفة المكي والمدني - الاجتهاد - مؤثرًا في سبب النزول، بل الأولىٰ تقديم النقل - في مثل هذه الحال - علىٰ الاجتهاد.

وقد اعترض القاسمي علىٰ هذه الرواية، وحمل النزول فيها علىٰ التفسير، لا علىٰ السببية، وأن معنىٰ الإنزال في إطلاق السلف، لا يكون مقصورًا علىٰ أن كذا سبب النزول، بل إن كذا مما نزل فيه ذلك، وأن أهل المدينة تُلي عليهم ما سبق إنزاله في مكة[2].

وفيما ذكره نظر؛ لأن الرواية هنا صريحة في النزول، فحَمْلها عليه أولىٰ، ولو قال من رجح مكية السورة: بأنها مكية مستثنىٰ منها قضية التطفيف، لكان له وجه.

*** المطلب الثاني: أثر المكي والمدني في الترجيح بين روايات أسباب النزول.**

يرد أحيانًا عدة أسباب لنزول آية واحدة، مما يستلزم الجمع - إن أمكن -، أو الترجيح، ومما يكون مؤثرًا في ترجيح رواية علىٰ أخرىٰ: أن يكون أحد الأسباب موافقًا لنوع السورة مكية كانت أو مدنية.

---

(١) مصاعد النظر (٣/ ١٦٧). وممن رجح مدنيتها: الثعلبي في الكشف (٢٩/ ٢٩)، والبغوي في تفسيره (٨/ ٣٦١)، وابن كثير في تفسيره (٤/ ٤٨٣)، وانظر: المكي والمدني، د. الفالح (ص٥٠٩).

(٢) محاسن التأويل (٩/ ٤٢٧).

ومن ذلك: ما رُوي في سبب نزول قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ ﴾ [الأنعام:٥٢]. فقد رُوي فيها روايتان متعارضتان.

الأولىٰ: عن سعد بن أبي وقاص ﷺ قال: (كنا مع النبي ﷺ ستة نفر، فقال المشركون للنبي ﷺ: اطرد هؤلاء لا يجترئون علينا. قال: وكنت أنا وابن مسعود، ورجل من هذيل، وبلال، ورجلان لست أُسمِّيهما. فوقع في نفس رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقع. فحَدّث نفسه. فأنزل الله ﷻ: ﴿ وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ ﴾ [الأنعام:٥٢])[1].

الثانية: عن خباب ﷺ في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنعام:٥٢]. قال: (جاء الأقرع بن حابس التميمي، وعيينة بن حصن الفزاري، فوجدا رسول الله ﷺ مع صهيب وبلال وعمار وخباب قاعدًا في ناس من الضعفاء من المؤمنين، فلما رأوهم حول النبي ﷺ حقروهم. فأَتَوه فخَلَوا به وقالوا: إنا نريد أن تجعل لنا منك مجلسًا، تعرف لنا به العرب فضلنا، فإن وفود العرب تأتيك فنستحيي أن ترانا العرب مع هذه الأعبد، فإذا نحن جئناك فأقمهم عنك، فإذا نحن فرغنا فاقعد معهم إن شئت. قال: (نعم). قالوا: فاكتب لنا عليك كتابًا. قال: فدعا بصحيفة، ودعا عليًّا ليكتب، ونحن قعود في ناحية، فنزل جبرائيل عليه السلام فقال: ﴿ وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ وَمَا مِنۡ حِسَابِكَ عَلَيۡهِم مِّن شَيۡءٖ فَتَطۡرُدَهُمۡ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنعام:٥٢]... الحديث)[2].

---

(١) رواه مسلم في صحيحه (٤/ ١٨٧٨)، كتاب فضائل الصحابة، حديث (٢٤١٣).

(٢) رواه ابن ماجه في سننه (٢/ ٤١٢)، كتاب الزهد، باب مجالسة الفقراء. قال البوصيري في=

فالرواية الأولىٰ عن سعد بن أبي وقاص ﷺ توافق كون سورة الأنعام مكية كلها، نزلت جملة واحدة[1]، بينما الرواية الأخرىٰ تخالف ذلك، حيث إنها تدل علىٰ مدنية هذه الآية، حيث إن قدوم الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن كان في المدينة، بعد فتح مكة[2].

ومما يرجح الرواية الأولىٰ:

١- صحة إسنادها، واعتلال سند الرواية الثانية[3].

٢- وعلىٰ فرض صحة الرواية الثانية فيقدم ما في صحيح مسلم عليها.

٣- موافقة الرواية الأولىٰ لمكية سورة الأنعام المتفق عليها، ومخالفة الرواية الثانية لذلك، وعليه فإن الرواية الأخرىٰ فيها غرابة من حيث متنها، قال أبو حيان: «وهذا فيه بُعدٌ؛ لأن الآية مكية، وهؤلاء الأشراف لم يفدوا إلا بالمدينة»[4]. وقال ابن كثير - بعد أن ساق الرواية الثانية عن ابن أبي حاتم - قال: «وهذا حديث غريب،

=الزوائد (ص٥٣٧): «روىٰ مسلم، والنسائي، وابن ماجه بعضه من حديث سعد بن أبي وقاص، هذا إسناد صحيح، ورجاله ثقات».

ورواه الطبري في تفسيره (٩/ ٢٥٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٤/ ٧٥، ٧٦)، قال محققه بعد أن ذكر كلام أهل العلم في رجال الإسناد: «فالحديث ضعيف من جهة السند».

وانظر: دراسة رجال الإسناد، وبيان ضعفه، وذكر ما فيه من العلل: المكي والمدني، د. عبدالرزاق حسين (١/ ٢٩٤)، المحرر في أسباب النزول (١/ ٥٢٨).

(١) انظر: الإتقان (١/ ٨٥)، المكي والمدني، د. عبدالرزاق حسين (١/ ٢٩٠).

(٢) انظر: الاستيعاب (١/ ١٠٣).

(٣) انظر: ما سبق عند تخريج الحديث، والتحرير والتنوير (٧/ ٢٤٦).

(٤) البحر المحيط (١١/ ٦١٥).

فإن هذه الآية مكية، والأقرع بن حابس وعيينة إنما أسلما بعد الهجرة بدهر»[1].

٤- ويمكن حمل الرواية الثانية - علىٰ فرض صحتها - علىٰ أنها وقعت في المدينة، لكن لم يكن ذلك سبب نزولها، بل نزلت قبل ذلك، قال ابن عطية: «وهذا تأويل بعيد في نزول الآية؛ لأن الآية مكية، وهؤلاء الأشراف لم يفدوا إلا في المدينة، وقد يمكن أن يقع هذا القول منهم، ولكنه إن كان وقع فبعد نزول الآية بمدة»[2].

*** المطلب الثالث: أثر المكي والمدني في القول بتعدد النزول.**

مسألة تعدد النزول أو تكرار النزول من المسائل التي اختلف العلماء فيها قديمًا وحديثًا، ولن يكون الحديث عن الخلاف في هذه المسألة، **وإنما المقصد بيان أثر المكي والمدني في مسألة تعارض سبب النزول مع مكان النزول، حيث إن تعارضها هو ما حمل بعض العلماء علىٰ القول بتعدد النزول وتكراره، ظنًّا منهم أنه لا يمكن الجمع بينها أو ترجيح بعضها علىٰ بعض.**

قال الزركشي: «وكما ثبت في الصحيحين عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود أن رجلًا أصاب من امرأة قُبْلة، فأتىٰ النبي ﷺ فأخبره، فأنزل الله تعالىٰ: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ﴾ [هود:١١٤]، فقال الرجل: ألي هذا؟ فقال: بل لجميع أمتي[3].

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ١٣٥).

(٢) المحرر الوجيز (٤/ ٨)، وانظر: التحرير والتنوير (٧/ ٢٤٦).

(٣) رواه البخاري في صحيحه (٦/ ٧٥) كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾[هود:١١٤]، حديث (٤٦٨٧)، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢١١٥)، كتاب التفسير، حديث (٢٧٦٣).

فهذا كان في المدينة، والرجل قد ذكر الترمذي - أو غيره - أنه أبو اليسر، وسورة هود مكية بالاتفاق، ولهذا أشكل علىٰ بعضهم هذا الحديث مع ما ذكرنا، ولا إشكال؛ لأنها نزلت مرة بعد مرة»[1].

فالذي حمل الزركشي علىٰ القول بتكرار النزول: ما أشكل عليه من كون سورة هود مكية، وسبب نزول الآية يفيد مدنية هذه الآية، ولا إشكال يستدعي دفعه القول بما هو خلاف الأصل من نزول الآية مرة بعد مرة، بل يقال: إن كون السورة مكية لا يلزم منه أن تكون جميع آياتها كذلك.

قال ابن عقيلة متعقبًا قول الزركشي: «لا يلزم من كون السورة مكية أن يكون جميع آياتها كذلك، فقد استُثني من كثير من السور - كما تقدم - آيات»[2].

وأيضا فقد رُوي عن ابن عباس، وقتادة، ومقاتل، أن هذه الآية مستثناة من مكية سورة هود، فدفع ما توهمه الزركشي من إشكال بأنها مدنية في سورة مكية أولىٰ من القول بتكرر نزولها[3].

ومما قيل فيه بتكرار النزول: أول سورة الروم، قال ابن الحصار - فيما نقله عنه السيوطي -: «قد يتكرر نزول الآية تذكيرا وموعظة، وذكر من ذلك: خواتيم سورة النحل، وأول سورة الروم»[4].

روىٰ الترمذي عن أبي سعيد الخدري ﷺ، قال: لما كان يوم بدر ظهرت الروم

---

(١) البرهان (١/ ١٢٤).

(٢) الزيادة والإحسان (١/ ٣٢٨).

(٣) انظر: نزول القرآن الكريم (ص١٠١، ١٠٢).

(٤) الإتقان (١/ ٢٣٤)، وانظر: الزيادة والإحسان (١/ ٣٢٩).

علىٰ فارس، فأعجب ذلك المؤمنين، فنزلت: ﴿ الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝٤ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ ﴾ [الروم:١-٥]، قال: ففرح المؤمنون بظهور الروم علىٰ فارس[1].

ومما حملهم علىٰ القول بالتكرار: التعارض بين ما ورد في سبب نزول هذه الآيات، من أنه كان يوم بدر، فتكون مدنية لنزولها بعد الهجرة، وبين كون السورة متفقًا علىٰ مكيتها، ومعدودة في قسم السور المكية[2]، ويدل عليه ما رُوي من حديث ابن عباس ﷺ في قصة الرهان بين أبي بكر ﷺ والمشركين حول المدة التي أخبر الله ﷻ أنهم سيغلبون فيها[3].

---

(١) رواه الترمذي في جامعه (ص٦٥٦)، أبواب القراءات، باب ومن سورة الروم، وفي موضع آخر (ص٧٢١) أبواب التفسير، باب ومن سورة الروم، وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

قال المباركفوري في تحفة الأحوذي (٨/ ٢٥٧) تعليقا علىٰ هذه الرواية: «وفي عطية ثلاثة أشْياء: الْأول أنه مدلس، والثاني: أنه عند أكثر الأئمة ضعيف، والثالث: أنه كان يأْخذ التفْسير عن الْكلْبي، ويكنيه بأبي سعيد، فيقول عنْ أبي سعيد، يوهم أنه أبو سعيد الْخدْري ﷺ، فحديثه هذا ضعيف غيْر مقْبول، وفي قوْل الترْمذي: هذا حديث حسن، نظر».

(٢) انظر: الإتقان (١/ ٤٩)، المكي والمدني، د. محمد الفالح (ص٢٠٦).

(٣) رواه الترمذي في جامعه (ص٧٢١)، أبواب التفسير، باب ومن تفسير سورة الروم، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

ورواه أحمد في مسنده (٤/ ٢٩٦)، حديث (٢٤٩٥)، وقال محققوه: إسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٤٥)، كتاب التفسير، سورة الروم، وقال: هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

وعند النظر في قول من قال: بالتكرار بناء علىٰ أن هذه الآيات مدنية، فإنه قول ضعيف من حيث السند؛ لما ذُكِر في سنده، ومن حيث المتن لمخالفته الإجماع علىٰ كون سورة الروم مكية.

قال ابن عطية: «وقد حكىٰ الطبري وغيره روايات يردها النظر وقول الجمهور، من ذلك أن بعضهم قال: إنما نزلت: ﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ﴾ [الروم:٦] بعد غلبة الروم لفارس ووصول الخبر بذلك، وهذا يقتضي أن الآية مدنية، والسورة مكية بإجماع، ونحو هذا من الأقوال»[1].

فكان اتفاق المفسرين علىٰ كونها مكية مؤدِّيًا إلىٰ عدم التفاتهم للرواية التي تقول: إنها نزلت بالمدينة بعد غزوة بدر، قال ابن عاشور: «وهي مكية كلها بالاتفاق، حكاه ابن عطية، والقرطبي، ولم يذكرها صاحب (الإتقان) في السور المختلف في مكيتها، ولا في بعض آيها.

وروىٰ الترمذي عن أبي سعيد الخدري: أن هذه السورة نزلت يوم بدر فتكون عنده مدنية. قال أبو سعيد: لما كان يوم بدر ظهرت الروم علىٰ فارس فأعجب ذلك المؤمنين وفرحوا بذلك، فنزلت: ﴿ الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ ﴾ [الروم:١-٥]، وكان يقرؤها: (غَلَبت) - بفتح اللام-، وهذا قول لم يتابعه أحد»[2].

***

(١) المحرر الوجيز (٧/ ٦١٠).

(٢) التحرير والتنوير (٢١/ ٣٩).

المبحث الثالث
أثر أسباب النزول في المكي والمدني

سبقت الإشارة إلىٰ كون أسباب النزول أحد طرق تمييز المكي والمدني، وتأثير أسباب النزول في المكي والمدني لا يكون تأثيرًا واضحًا إلا في حال الاختلاف في تحديد نوع السورة، أو في الاختلاف فيما يستثنىٰ منها.

أما ما كان متفقًا علىٰ مكيته أو مدنيته فإن كان متسقًا مع ما ورد في سبب النزول فلا إشكال فيه، ويكون سبب النزول أحد الأدلة علىٰ مكية السورة أو مدنيتها، وإن كان ما ورد من سبب النزول متعارضًا مع المتفق عليه من المكي والمدني فهنا يكون المكي والمدني حَكَمًا علىٰ سبب النزول[1].

ومما يشترط في كون سبب النزول مؤثرًا في المكي والمدني: الصحة والثبوت، وصراحة العبارة الواردة في السببية.

*** المطلب الأول: ما توافق فيه زمن نزوله وسببه.**

وذلك بأن يتوافق ما نُقل في تعيين نوع السورة مع ما ورد في أسباب النزول، علىٰ أن يكون ما نُقل في تعيين نوع السورة محل اتفاق، فيكون السبب أحد الأدلة القوية علىٰ نوع السورة.

ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

الحكم بمدنية سورة التوبة، فقد ورد في كونها من السور المدنية روايات كثيرة، منها: ما رواه البخاري عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة ﷺ قال: (بعثني

(١) وهذا ما سبق بيانه في المبحث الثاني.

أبو بكر في تلك الحجة، في مؤذنين بعثهم يوم النحر، يُؤذِّنون بمنىٰ: أن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان. قال حميد بن عبد الرحمن: ثم أردف رسول الله ﷺ بعلي بن أبي طالب، وأمره أن يُؤذِّن ببراءة. قال أبو هريرة: فأذَّن معنا علي يوم النحر في أهل منىٰ ببراءة، وأن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان)[1].

فدلت هذه الرواية علىٰ أن أول هذه السورة نزل في حجة الوداع سنة تسع من الهجرة، فتكون من السور المدنية[2].

وممن حكىٰ الإجماع علىٰ مدنية سورة التوبة وأنها من آخر ما نزل بالمدينة: النحاس، والماوردي، وابن عاشور[3].

وقد وردت بعض روايات أسباب النزول الدالة علىٰ كونها سورة مدنية.

من ذلك: ما رواه مسلم في صحيحه عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: كنت عند منبر رسول الله ﷺ. فقال رجل: ما أبالي أن لا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أسقي الحاج. وقال آخر: ما أبالي أن لا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أعمر المسجد الحرام. وقال آخر: الجهاد في سبيل الله أفضل مما قلتم. فزجرهم عمر، وقال: لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله ﷺ - وهو يوم الجمعة -، ولكن إذا صَلَّيتُ الجمعة دخلتُ فاستفتيتُه فيما اختلفتم فيه، فأنزل الله ﷻ: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ

(١) رواه البخاري في صحيحه (٤/ ١٧٠٩)، كتاب التفسير، باب تفسير سورة براءة.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٣٣١)، وانظر في ذكر روايات أخرىٰ دالة علىٰ مدنية السورة: المكي والمدني في القرآن الكريم، د. عبدالرزاق حسين (١/ ٤٣٧).

(٣) الناسخ والمنسوخ (٢/ ٣٩٦)، النكت والعيون (٢/ ٣٣٦)، التحرير والتنوير (١٠/ ٩٧).

ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ كَمَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [التوبة:١٩] ...الآية إلىٰ آخرها[1].

فهذه الرواية الصحيحة الصريحة في السببية أحد الأدلة علىٰ مدنية هذه الآية من سورة براءة، وليس ببعيد أن يكون ما نُقل من روايات تدل علىٰ مدنية هذه السورة من أثر معرفة الصحابة بسبب نزول آياتها، إذ هم العالمون بزمان النزول ومكانه وسببه.

فثبت أن هذه السورة من السور المدنية بأكثر من دليل: ما نُقل عن الصحابة في ذلك، والإجماع علىٰ مدنيتها، وسبب النزول يؤكد ذلك، ويثبت نوع السورة.

ومن أسباب النزول الدالة علىٰ كونها مدنية أيضًا: ما ورد في سبب نزول قوله تعالىٰ: ﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَلۡمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنۡ أُعۡطُواْ مِنۡهَا رَضُواْ وَإِن لَّمۡ يُعۡطَوۡاْ مِنۡهَآ إِذَا هُمۡ يَسۡخَطُونَ ﴾ [التوبة:٥٨]، وسبب نزول قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة:٧٩]، وسبب نزول قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٖ مِّنۡهُم مَّاتَ أَبَدٗا ﴾ [التوبة:٨٤]، وسبب نزول قوله تعالىٰ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [التوبة:١١٣]، وسبب نزول قوله تعالىٰ: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ ﴾ [التوبة:١١٧][2].

ومما يدخل فيما توافق سببه وزمانه من السور المكية: سورة فصلت.

عن جابر بن عبد الله ﷺ، قال: (اجتمعت قريش يومًا، فأتاه عتبة بن ربيعة بن عبد شمس فقال: يا محمد، أنت خير أم عبد الله؟ فسكت رسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: (أفرغت؟) قال: نعم، فقال رسول الله ﷺ: (بسم الله الرحمن الرحيم

(١) رواه مسلم في صحيحه (٣/ ١٤٩٩)، كتاب الإمارة، حديث (١٨٧٩).

(٢) انظر هذه الروايات في: المحرر في أسباب النزول (١/ ٥٨٩)، المكي والمدني في القرآن، د. عبدالرزاق حسين (١/ ٤٤٢).

﴿ حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [فصلت:١-٢] حتىٰ بلغ: ﴿ فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ فَقُلۡ أَنذَرۡتُكُمۡ صَٰعِقَةٗ مِّثۡلَ صَٰعِقَةِ عَادٖ وَثَمُودَ ﴾ [فصلت:١٣]، فقال له عتبة: حسبك حسبك ما عندك غير هذا؟ قال: (لا)...)[1].

فهذه رواية دالة علىٰ نزول سورة فصلت بمكة قبل الهجرة.

وممن حكىٰ الإجماع علىٰ كونها مكية: ابن عطية، والقرطبي، وأبو حيان[2].

ومن أسباب النزول الدالة علىٰ كون سورة فصلت من السور المكية، ما رواه البخاري ومسلم عن ابن مسعود ﷺ قال: اجتمع عند البيت قرشيان وثقفي، أو ثقفيان وقرشي، كثيرة شحم بطونهم، قليلة فقه قلوبهم، فقال أحدهم: أترون أن الله يسمع ما نقول؟ قال الآخر: يسمع إن جهرنا، ولا يسمع إن أخفينا. وقال الآخر: إن كان يسمع إذا جهرنا فهو يسمع إذا أخفينا، فأنزل الله ﷻ: ﴿ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَتِرُونَ أَن يَشۡهَدَ عَلَيۡكُمۡ سَمۡعُكُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُكُمۡ وَلَا جُلُودُكُمۡ ﴾ [فصلت:٢٢]...الآية[3].

فهذه الرواية الصحيحة الصريحة دالة علىٰ مكية هذه السورة حيث نزلت في هؤلاء المشركين.

قال الحافظ ابن حجر - معلقًا علىٰ قول أحدهم: (لئن كان يسمع إذا جهرنا):

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٢/ ٢٧٨) كتاب التفسير، وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. ورواه البغوي في معالم التنزيل (٧/ ١٦٧)، وذكر ابن كثير طرق هذا الحديث في تفسيره (٤/ ٩٠).

(٢) المحرر الوجيز (٨/ ٤٩٣)، الجامع لأحكام القرآن (١٨/ ٣٨٨)، البحر المحيط (٢٢/ ٥١٨).

(٣) رواه البخاري في صحيحه (٤/ ١٨١٨)، كتاب التفسير، باب تفسير حم السجدة، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢١٤١)، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، حديث (٢٧٧٥).

«وهذا يُشعِر بأن قائل ذلك كان أفطن أصحابه، وأخلق به أن يكون: الأخنس بن شريق؛ لأنه أسلم بعد ذلك، وكذا صفوان بن أمية»[1].

*** المطلب الثاني: أثر أسباب النزول في ترجيح نوع السورة.**

سور القرآن الكريم مئة وأربع عشرة سورة، وهي على أقسام ثلاثة من حيث تحديد المكي والمدني: قسم متفق على كونه مكيًا، وقسم متفق على كونه مدنيًا، وقسم ثالث مختلف فيه بين أن يكون مكيًا أو مدنيًا، والعلماء الذين عدوا المكي والمدني فيه بين مُقلٍّ[2] ومكثر[3]، وليس المقصد - هنا - تحديد هذه السور، بل أثر أسباب النزول في ترجيح الخلاف في كونها مكية أو مدنية.

ومما ينبغي التنبيه عليه: أن وصف السورة بأنها مكية أو مدنية يكون تبعًا لما يغلب فيها، ولذا فإن غالب ما يُحكى من خلاف في نوع السورة خلاف لفظي؛ لأن من حكم على سورة ما بأنها مكية إما أن يكون حكم بذلك لعلمه بنزول آيات منها بمكة، فيكون حكم بالغالب، وإما أن يكون بنى حكمه على المراد بالمكي والمدني، فيرى خلاف ما يراه مخالفه في المراد بالمكي والمدني - على ما سبق ذكره من الاصطلاحات الثلاثة -[4][5].

---

(١) فتح الباري (٨/ ٧١٥).

(٢) كالزركشي حيث ذكر أن المختلف فيه سورتا الفاتحة والمطففين. البرهان (١/ ٢٨٢).

(٣) السيوطي ذكر أنها ثنتان وثلاثون سورة. الإتقان (١/ ٦٠)، ومنهم من أوصلها أكثر من ذلك. انظر: المكي والمدني في القرآن الكريم، د. محمد الشايع (ص٥٤).

(٤) انظر: المطلب الأول من المبحث الأول: تعريف المكي والمدني.

(٥) انظر: الزيادة والإحسان (١/ ٢١٦)، مناهل العرفان (١/ ١٤٥).

ومن السور المختلف في كونها من المكي أو المدني: سورة الصف، فالجمهور على أنها مدنية، وحُكي عن ابن عباس، وعطاء، ومجاهد، أنها: مكية[1].

وقد رُوي في سبب نزولها ما جاء عند الترمذي عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه، قال: قعدنا نفرٌ من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا، فقلنا: لو نعلم أي الأعمال أحب إلى الله لعملناه، فأنزل الله تعالى: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝١ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴾ [الصف:١-٢]. وعند أحمد: فقرأ علينا هذه السورة. يعني سورة الصف كلها[2].

وعبدالله بن سلام - وهو أحد هؤلاء النفر - لم يُسلم إلا بعد الهجرة[3]، **فدل سبب النزول الصحيح الصريح** في السببية على ترجيح قول الجمهور بمدنية سورة الصف.

قال السيوطي: «المختار أنها مدنية، ونسبه ابن الفرس إلى الجمهور ورجحه، ويدل له ما أخرجه الحاكم وغيره عن عبد الله بن سلام»[4].

---

(١) انظر:المحرر الوجيز (٩/ ٥٠٩)، الإتقان في علوم القرآن (١/ ٧٢)، المكي والمدني في القرآن الكريم، د. محمد الفالح (٣٩٨).

(٢) رواه الترمذي في جامعه (ص٧٨٤)، أبواب التفسير، باب ومن سورة الصف، والإمام أحمد في مسنده (٣٩/ ٢٠٥)، حديث (٢٣٧٨٨)، وقال محققوه: إسناده صحيح على شرط الشيخين، والحاكم في مستدركه (٢/ ٥٢٨)، كتاب التفسير، سورة الصف، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وممن حكم بصحة إسناده: ابن حجر في الفتح (٨/ ٨١٦).

(٣) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٩١).

(٤) الإتقان (١/ ٧٢).

ومن أمثلة استفادة العلماء من سبب النزول في تحديد نوع السورة:

سورة الرعد من السور المختلف في مكيتها أو مدنيتها، فمن العلماء من يرىٰ أنها مكية كلها، ومنهم من يرىٰ أنها مدنية كلها، ومنهم من يرىٰ أنها مكية مستثنىٰ منها آيات مدنية، ومنهم من يرىٰ أنها مدنية بالجملة مشتملة علىٰ آيات مكية.

ولكل فريق منهم أدلته النقلية أو الاجتهادية(١).

قال البقاعي: «والأحاديث الواردة في سبب نزول آية الرعد في أربد وعامر بن الطفيل وغيرهما تدل علىٰ أنها مدنية، والأحاديث الواردة في سبب نزول: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾ [الرعد:٣١] تدل علىٰ أنها مكية»(٢).

والمنهجية التي استخدمها البقاعي في الاستدلال بأسباب النزول علىٰ تحديد نوع السورة صحيحة، إلا أن في استدلال البقاعي وغيره بهذين السببين نظرًا؛ لأن فيهما ضعفًا من حيث السند(٣).

ويقرر ابن عاشور أهمية صحة سبب النزول وكونه صريحًا في السببية للأخذ به في تحديد نوع السورة، حيث يقول: «ولما كان عامر بن الطفيل إنما جاء المدينة بعد الهجرة، وكان جدال اليهود لا يكون إلا بعد الهجرة، أقدم أصحاب هذه الأخبار علىٰ القول بأن السورة مدنية، أو أن هذه الآيات منها مدنية، وهي أخبار ترجع إلىٰ قول بعض الناس بالرأي في أسباب النزول.

---

(١) انظر: المكي والمدني، د. عبدالرزاق حسين (١/ ٤٧٠-٤٨٣).

(٢) مصاعد النظر للإشراف علىٰ مقاصد السور (٢/ ١٨٩، ١٩١)، وانظر: الإتقان (٢/ ٦٧).

(٣) انظر: المحرر في أسباب النزول (٢/ ٦٣٣)، والمكي والمدني في القرآن، د. عبدالرزاق حسين (١/ ٤٧٣).

ولم يثبت في ذلك خبر صحيح صريح فلا اعتداد بما قالوه فيها، ولا يُخرِج السورة عن عداد السور المكية»[1].

فلو صحت هذه الروايات في أسباب النزول لكان مرجحًا لأحد الأقوال في تحديد نوع سورة الرعد.

*** المطلب الثالث: أثر سبب النزول في الآيات المستثناة من السور.**

تقدم في المطلب الثاني تقسيم السور إلىٰ مكية ومدنية، لكن لا يعني ذلك أن السورة المكية أو المدنية بأجمعها كذلك، والحكم بكون السورة مكية أو مدنية إنما هو علىٰ ما يغلب في السور، ذلك أنه وردت آثار عن الصحابة والتابعين في كون السورة مكية إلا آيات منها فهي مدنية، وهذا قليل، أو كون السورة مدنية إلا آيات منها فهي مكية، وهذا نادر.

قال ابن حجر: «وقد اعتنىٰ بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السورة المكية...، وأما عكس ذلك وهو نزول شيء من سورة بمكة تأخر نزول تلك السورة إلىٰ المدينة فلم أره إلا نادرًا»[2].

فالأصل في السورة أن تكون مكية كلها، بحيث لا تدخل آية المدنية في سورة المكية، أو تكون مدنية كلها، بحيث لا تدخل الآية المكية فيها، ولا يصح العدول عن هذا الأصل إلا بدليل صحيح صريح[3].

---

(١) التحرير والتنوير (١٣/ ١٠٧).

(٢) فتح الباري (٩/ ٥١، ٥٢).

(٣) انظر: تفسير القرآن الحكيم، محمد رشيد رضا (٧/ ٢٨٤)، تفسير سورة البقرة للشيخ=

ولعل مما أوقع بعض العلماء في كثرة الاستثناء اعتمادهم علىٰ الاجتهاد، مما يتعلق بضوابط وخصائص المكي والمدني.

قال ابن الحصار - فيما نقله السيوطي عنه -: «كل نوع من المكي والمدني منه آيات مستثناة، قال: إلا أن من الناس من اعتمد في الاستثناء علىٰ الاجتهاد دون النقل»(١).

قلت: وقد يكون مصدر الإشكال أيضًا من طريق النقل، وذلك بأن يتعارض نوع السورة مع ما يدل عليه سبب نزول الآية من كونها علىٰ خلاف نوع السورة.

فإذا كان طريق الحكم باستثناء آية من السورة: النقل، فإن سبب النزول داخل في المنقول، ودليل علىٰ صحة الاستثناء أو عدم صحته، بشرط أن يكون السبب صحيحًا صريحًا في السببية، وبهذا الشرط يندفع كثيرٌ مما يُشكِل في مجيء آيات مدنية في سور مكية، أو العكس.

قال القاسمي: «إن كل نوع من المكي والمدني منه آيات مستثناة، منشؤه الحيرة في المطابقة بين ظاهر ما يتبادر من المأثور في سبب النزول، وبين ما يدل عليه السياق من خلافه، وبالوقوف علىٰ عُرف السلف يزول الإشكال ويتضح الحال»(٢).

وعُرف السلف أنهم قد يُعبِّرون بصيغة تحتمل السببية، وقد تحتمل دخول ذلك في الآية دون أن تكون سببًا في نزول الآية، مثل: أُنزلت هذه الآية في كذا، ونزلت في كذا(٣).

=ابن عثيمين (١/ ٧٢)، وتفسير سورة يس له (ص٤)، والمحرر في علوم القرآن (ص١٠٧).

(١) الإتقان (١/ ٨٤)، وانظر: تفسير سورة يس، لابن عثيمين (ص٤).

(٢) محاسن التأويل (١٧/ ٦٠٩١).

(٣) انظر: مجموع فتاوىٰ ابن تيمية (١٣/ ٣٤٠)، البرهان في علوم القرآن (١/ ١٢٦).

ومما يصح استثناؤه من الآيات فيما توافرت فيه الشروط، قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴾ [هود:١١٤].

فإن سورة هود من السور المعدودة في قسم المكي[١]، وهو قول جمهور المفسرين[٢].

وقد رُوي في سبب نزول هذه الآية ما يؤيد كونها آية مدنية في سورة مكية، فعن ابن مسعود رضي الله عنه: أن رجلاً أصاب من امرأة قبلة، فأتىٰ النبي ﷺ فأخبره، فأنزل الله: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ﴾ [هود:١١٤]. فقال الرجل: يا رسول الله، ألي هذا؟ قال: (لجميع أمتي كلهم)[٣].

ومما يدل علىٰ مدنيتها: أنها نزلت في رجل من الأنصار يقال له: أبو اليسر كعب بن عمرو الأنصاري، ورد ذلك في بعض الروايات[٤].

قال السيوطي: «هود استثني منها ثلاث آيات: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ ﴾ [هود:١٢]، ﴿ أَفَمَن

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٨٠)، والإتقان (١/ ٤٩).

(٢) انظر: المحرر الوجيز (٥/ ٢٥٧)، مصاعد النظر (٢/ ١٧٠)، التحرير والتنوير (١١/ ٣١١).

(٣) رواه البخاري في صحيحه (١/ ١٩٧)، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة كفارة، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢١١٥)، كتاب التوبة، حديث (٢٧٦٣).

(٤) رواه الترمذي في جامعه (ص٦٩٩)، أبواب التفسير، باب ومن سورة هود، حديث (٣١١٥)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب. ورواه النسائي في سننه الكبرىٰ (١٠/ ١٣١) كتاب التفسير، باب قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ ﴾ [هود:١١٤]، حديث (١١١٨٤). قال ابن حجر: «وأقوىٰ الجميع أنه أبو اليسر». فتح الباري (٨/ ٤٥٢).

كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [هود:١٧]، ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ ﴾ [هود:١١٤]، قلت: دليل الثالثة ما صح من عدة طرق أنها نزلت بالمدينة في حق أبي اليسر»[١].

فسورة هود سورة مكية، والأصل أن تكون كلها كذلك، إلا أنه ورد دليل سبب النزول الصحيح الصريح علىٰ استثناء قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ ﴾ [هود:١١٤]، حيث إنها مدنية، نزلت في المدينة[٢].

ومما أُدعي فيه الاستثناء مما يخالف شرط الصحة: استثناء قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذۡ يَمۡكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثۡبِتُوكَ أَوۡ يَقۡتُلُوكَ أَوۡ يُخۡرِجُوكَۚ ﴾ [الأنفال:٣٠]؛ فسورة الأنفال من السور المتفق علىٰ كونها مدنية، قال ابن عطية: «هي مدنية كلها، كذا قال أكثر الناس، وقال مقاتل: هي مدنية غير آية واحدة، وهي قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذۡ يَمۡكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الأنفال:٣٠] ...الآية كلها»[٣].

ومما يُستدل به علىٰ هذا الاستثناء: أن هذه الآية نزلت فيما اجتمع عليه كفار قريش من المكر بالرسول ﷺ، فقد روىٰ الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما: في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذۡ يَمۡكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثۡبِتُوكَ ﴾ [الأنفال:٣٠]، قال: تشاورت قريش ليلة بمكة، فقال بعضهم: إذا أصبح، فأثبتوه بالوثاق- يريدون النبي ﷺ -...[٤].

---

(١) الإتقان (١/ ٨٩)، وقد أعرضت عما ذكره السيوطي مما استثني من هذه السورة غير هذه الآية لعدم ما يدل علىٰ استثنائه.

(٢) المرجع السابق (١/ ٨٧).

(٣) المحرر الوجيز (٤/ ٤٨٩)، وانظر: الجامع لأحكام القرآن (٩/ ٤٤١)، مصاعد النظر (١/ ١٤٤).

(٤) رواه أحمد في مسنده (٥/ ٣٠١)، حديث (٣٢٥١)، وقال محققوه: إسناده ضعيف. وقد ذكروا مجموعة من الطرق لا تخلو من مقال.

فدعوىٰ استثناء هذه الآية، وأنها آية مكية، دليله لا يُحتج به من جهتين: الأولىٰ ضعف إسناده، والثانية: أن ابن عباس ذكر هذه القصة في تفسير الآية، ولم يرد في روايته أي إشارة إلىٰ كونها سببًا لنزول هذه الآية.

قال الثعلبي: «هذه الآية معطوفة علىٰ قوله: ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [الأنفال:٢٦]، واذكر ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الأنفال:٣٠]، ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ ﴾ [الأنفال:٣٢]؛ لأن هذه السورة مدنية، وهذا المكر والقول إنما كانا بمكة، ولكن الله ذكّرهم بالمدينة كقوله تعالىٰ: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة:٤٠]»[1].

وقد يُستدل علىٰ هذا الاستثناء أيضًا بما رواه الطبري عن المطلب بن أبي وداعة، أن أبا طالب قال للرسول ﷺ: ما يأتمر به قومك؟ قال: (يريدون أن يسجنوني ويقتلوني ويخرجوني). فقال من أخبرك هذا؟ قال: (ربي). قال نعم الرب ربك، فاستوص به خيرًا. فقال رسول الله ﷺ: (أنا أستوصي به؟ بل هو يستوصي بي خيراً). فنزلت: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ﴾ [الأنفال:٣٠][2].

وهذه الرواية في سندها ضعف، وفي متنها نكارة وغرابة[3].

قال ابن العربي: «قد قيل: إن سورة الأنفال مدنية إلا قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الأنفال:٣٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾

---

(١) الكشف والبيان (١٣/ ٧٧).

(٢) جامع البيان (١١/ ١٣٣).

(٣) انظر: الكشف والبيان (١٣/ ٨٢)، قال محققوه: ضعيف. وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٣٠٢)، ولباب النقول في أسباب النزول (١١٨)، وانظر: تضعيف محقق لباب النقول لهذه الروايات.

[الأنفال:٣٣]. فإنهما مكيتان. فإن كان هذا بنقل صحيح فبها ونعمت، وإن كان بحكم الظن فإن هاتين الآيتين جرت قصتهما بمكة، فلا يصح هذا؛ لأن القصة قد تجري بمكة وتذكر بالمدينة»[(١)].

وعليه فلا يوجد دليل صحيح يدل علىٰ استثناء قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال:٣٠] من مدنية سورة الأنفال.

والمقصد من هذا المطلب بيان أثر أسباب النزول علىٰ ترجيح القول باستثناء الآية من نوع السورة أو عدمه، مع أنه قد يصح الحكم باستثناء بعض الآيات من سورها برواية صحيحة في مكان نزول الآية، لا من طريق سبب نزولها.

ومن ذلك: سورة الحديد، فهي من السور المدنية علىٰ قول الجمهور، وقد قيل باستثناء قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الحديد:١٦][(٢)].

فقد رُوي عدة روايات في نزول هذه الآية في شأن مزاح شباب من الصحابة، وقيل: في شأن المنافقين، وهذه روايات لا تخلو من مقال في سندها[(٣)].

ومع ذلك فقد صح استثناء هذه الآية، كما صح بذلك الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ

(١) الناسخ والمنسوخ (٢/ ٢٢٤). وانظر: فتح الباري (٩/ ٥٢).

(٢) انظر: المحرر الوجيز (٩/ ٣٩١)، الجامع لأحكام القرآن (٢٠/ ٢٣٥)، التحرير والتنوير (٢٧/ ٣٥٣).

(٣) انظر: المحرر الوجيز (٩/ ٤٠٩)، ومعالم التنزيل (٨/ ٣٧)، تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٤/ ٣١٠)، لباب النقول (ص٢٢٧). وانظر: تعليق محقق المحرر الوجيز، ولباب النقول.

قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الحديد:١٦] إلا أربع سنين[١].

وعبد الله بن مسعود من أوائل من أسلم، فتكون هذه الآية مكية في سورة مدنية[٢].

فهذه الرواية ليست سببًا للنزول، فلا تصريح فيها بذلك، ولم تذكر حدثًا أو واقعة يصح أن تكون سببًا لنزول هذه الآية، فكان الحكم بكونها مكية من طريق غير سبب النزول.

ومما ينبغي التنبيه عليه في الآيات المستثناة من نوع سورها: أن أكثر ما يُذكر فيها لا يصح، إما لعدم عزوه لقائله، أو عزوه له دون دليل، أو الاستدلال بما لا يصح، أو الاستدلال بدليل علىٰ سبب نزول صحيح غير صريح، أو الاعتماد علىٰ الاجتهاد في ضوابط وخصائص المكي والمدني.

وقد أطال السيوطي في ذكر هذه الآيات[٣]، والصواب كما ذكر ابن حجر أن الآيات المدنية في السور المكية قليل، والآيات المكية في السور المدنية نادر[٤].

وقد تتبع الشيخ عبد الله الجديع هذه الروايات، وخلص إلىٰ أن الذي ثبت من المدني في المكي في تسع سور، وما ثبت من المكي في المدني في سورة واحدة[٥].

***

(١) رواه مسلم في صحيحه (٤/ ٢٣١٩)، كتاب التفسير، حديث (٣٠٢٧).

(٢) انظر: التحرير والتنوير (٢٧/ ٣٥٣)، المكي والمدني في القرآن الكريم، د. محمد الفالح (٣٧٨).

(٣) انظر: الإتقان (١/ ٨٤-١٠٥).

(٤) انظر: فتح الباري (٩/ ٥٢).

(٥) انظر: المقدمات الأساسية في علوم القرآن (٦٣-٦٦)، وفي بعض ما ذكر نظر.

الخاتمة

الحمد لله علىٰ ما يسر وأعان، وأسأله القبول والغفران، ومن أهم ما توصلت له هذه الدراسة:

١- أن بين علم المكي والمدني وعلم أسباب النزول توافقًا من حيث الأهمية، وكونهما ناشئين من القرآن، ومتعلقين بعلم نزول القرآن الكريم، ومعتمدين علىٰ النقل والسماع.

٢- طبيعة العلاقة بين علم المكي والمدني وعلم أسباب النزول: علاقة تكامل، فكل منهما يكمل الآخر، فكما يؤثر علم المكي والمدني في أسباب النزول فهو يتأثر به.

٣- يظهر أثر المكي والمدني في أسباب النزول:

أ- في حال التوافق يكون كل منهما مؤيداً ودليلاً للآخر.

ب- في حال الاختلاف يكون المكي والمدني مؤثراً في أسباب النزول إذا كان الحكم علىٰ مكية السورة أو مدنيتها محل اتفاق، وكان طريق معرفته: النقل والسماع، فيستفاد منه في حال تعارض ما ورد في نوع السورة مع سبب نزولها.

ج- في الترجيح بين روايات أسباب النزول.

د- في مسألة تعدد النزول.

٤- يظهر أثر أسباب النزول في المكي والمدني:

أ- في حال التوافق يكون سبب النزول دليل علىٰ مكية أو مدنية السورة.

ب- في حال الاختلاف في تحديد نوع السورة إذا لم تكن محل اتفاق.

ج- في مسألة الآيات المستثناة من السور.

٥- ظهر جليًّا استفادة العلماء من هذه العلاقة من خلال تطبيقاتهم، ولعل من أبرزهم: ابن عطية في المحرر الوجيز، وابن كثير في تفسيره، والبقاعي في مصاعد النظر.

ويوصي الباحث بما يلي:

١- دراسة العلاقة بين أنواع علوم القرآن الأخرىٰ، وتطبيقاتها، وأثر ذلك في التفسير.

٢- دراسة أثر هذه العلاقة بين المكي والمدني وأسباب النزول في تفسير القرآن الكريم، وهي مسألة تحتاج مزيد بسط، ولا يمكن استيعابها إلا في رسالة علمية.

والحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام علىٰ أشرف خلق الله، محمد بن عبدالله وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

***

ثبت المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية، ١٤٢٦هـ، ط١.
- الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الإمام الترمذي، عبدالباري حماد الأنصاري، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ١٤٢٣هـ.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف، بن عبد البر، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ، ط١.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عبدالله التركي، دار هجر، القاهرة، ١٤٢٩هـ، ط١.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، طبع علىٰ نفقة صاحب السمو الملكي الأمير: أحمد بن عبد العزيز، (د.م)، ١٤٠٣هـ، (د.ط).
- البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عبد الله التركي، طبع علىٰ نفقة صاحب السمو الملكي الأمير: نايف بن عبدالعزيز، (د.ن)، (د.م)، (د.ط)، ١٤٣٦هـ.
- البرهان في علوم القرآن، برهان الدين الزركشي، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرون، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٥هـ، ط٢.
- تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)، أبو نصر إسماعيل لجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ، ط٢.
- تحرير القول السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد (التحرير والتنوير)، محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون، تونس، (د.ت)، (د.ط).
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، عبد الرحمن المباركفوري، ضبطه وصححه: عبدالرحمن محمد عثمان، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٤هـ، (د.ط).

- التفسير البسيط، أبو الحسن الواحدي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٣٠هـ، ط١.
- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد رضا، دار المنار، القاهرة، ١٣٦٦هـ، ط٢.
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د.ت) (د.ط).
- تفسير القرآن الكريم- الفاتحة والبقرة، محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤٢٣هـ، ط١.
- تفسير القرآن الكريم- سورة يس، محمد بن صالح العثيمين، دار الثريا للنشر، الرياض، ١٤٢٤هـ، ط١.
- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: صغير أحمد شاغف، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٦هـ، ط١.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ، ط٥.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة، ١٤٢٢هـ، ط١.
- الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ (سنن الترمذي)، محمد بن عيسىٰ الترمذي، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٧هـ، ط١.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٧هـ، ط١.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبدالله التركي، دار هجر، القاهرة، طبع علىٰ نفقة صاحب السمو الملكي الأمير: سلطان بن عبدالعزيز، ١٤٢٤هـ، ط١.

- دراسات في علوم القرآن الكريم، د. فهد الرومي، (د.ن)، ١٤٢٦هـ، ط ١٤.
- زوائد ابن ماجه علىٰ الكتب الخمسة، أبو العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: محمد مختار حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ، ط١.
- الزيادة والإحسان في علوم القرآن، محمد بن أحمد بن عقيلية المكي، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، ١٤٢٧هـ، ط١.
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد مصطفىٰ الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ١٤٠٤هـ، ط٢.
- السنن الكبرىٰ، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ، ط١.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن قيم الجوزية، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د.ت) (د.ط).
- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، محمد بن إسماعيل البخاري، ضبطه: د. مصطفىٰ ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٤هـ، ط٥.
- الصحيح المسند من أسباب النزول، مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة صنعاء الأثرية، ١٤٢٥هـ، ط٢.
- صحيح سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٧هـ، ط١.
- صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٠هـ، ط١.
- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلىٰ رسول الله ﷺ)، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت) (د.ط).

- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن أحمد الدار قطني، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، دار الريان، بيروت، ١٤٣٢هـ، ط٣.
- علوم القرآن عند الصحابة والتابعين- دراسة وتأصيل، د. بريك القرني، وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، مملكة البحرين، ١٤٣٢هـ، ط١.
- علوم القرآن تاريخه وتصنيف أنواعه، د. مساعد الطيار، مجلة معهد الإمام الشاطبي، العدد ١، ربيع الآخر ١٤٢٧هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار السلام، الرياض، ١٤٢١هـ، ط١.
- فتح البيان في مقاصد القرآن، صديق حسن خان، تحقيق: عبدالله الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٢هـ، (د.ط).
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق الثعلبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار التفسير، جدة، ١٤٣٦هـ، ط١.
- لباب النقول في أسباب النزول، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٦هـ، (د.ط).
- لسان العرب، محمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٣٧٤هـ، ط١.
- مباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٧م، ط١٠.
- مجمع الزائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ، (د.ط).
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، (د.ت) (د.ط).
- محاسن التأويل، جمال الدين القاسمي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ، ط٢.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٣٦هـ، ط١.
- المحرر في أسباب النزول من خلال الكتب التسعة، د. خالد المزيني، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤٢٧هـ، ط١.
- المحرر في علوم القرآن، د. مساعد الطيار، معهد الإمام الشاطبي، جدة، ١٤٢٧هـ، ط١.
- المستدرك علىٰ الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبدالله الحاكم، وبذيله تلخيص المستدرك، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مصطفىٰ عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ، ط١.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٩هـ، ط٢.
- مصاعد النظر للإشراف علىٰ مقاصد السور، برهان الدين البقاعي، تحقيق: د. عبدالسميع حسنين، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٨هـ، ط١.
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أبو العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: محمد المنتقىٰ الكشناوي، دار العربية، بيروت، ١٤٠٣هـ، ط٢.
- معالم التنزيل، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعه ضميريه وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، ١٤١٢هـ، ط١.
- المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (د.ت)، ط٢.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ١٣٨٤هـ، ط١.
- المفردات، للراغب الأصفهاني، دار الفكر، بيروت، (د.ت) (د.ط).
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ، ط١.
- المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبدالله الجديع، الجديع للبحوث والاستشارات، بريطانيا، ١٤٢٧هـ، ط٣.

- المكي والمدني في القرآن الكريم- دراسة نقدية تأصيلية للسور والآيات- من أول القرآن الكريم إلىٰ نهاية سورة الإسراء، د. عبد الرزاق حسين أحمد، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٢٠هـ، ط١.
- المكي والمدني في القرآن الكريم، د. محمد الشايع، الرياض، (د.ط)، ١٤١٨هـ، ط١.
- المكي والمدني من السور والآيات- من أول سورة الكهف إلىٰ آخر سورة الناس، د. محمد الفالح، دار التدمرية، الرياض، ١٤٣٣هـ، ط١.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبدالعظيم الزرقاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت،١٤١٦هـ، ط١.
- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت) (د.ط).
- مواقع العلوم في مواقع النجوم، جلال الدين البلقيني، تحقيق: د. أنور محمود خطاب، دار الصحابة للتراث، طنطا، ١٤٢٨هـ، ط١.
- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، أبو بكر ابن العربي، تحقيق: عبدالكبير العلوي المدغري، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٣هـ، ط١.
- الناسخ والمنسوخ في كتاب الله ﷻ واختلاف العلماء في ذلك، للنحاس، تحقيق: د. سليمان اللاحم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ، ط١.
- النبوات، لابن تيمية، تحقيق: د. عبد العزيز الطويان، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ١٤٢٧هـ، ط١.
- نزول القرآن الكريم، د. محمد الشايع، الرياض، (د.ن)، ١٤١٨هـ، ط١.
- النقد الحديثي لروايات أسباب نزول القرآن الكريم من منظور المكي والمدني، د. حسام خالد السقار، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، غزة، المجلد ٢٣، عدد ١، يناير ٢٠١٥م.
- النكت والعيون، أبو الحسن الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ، ط ١.

***

List of Sources and References

- Al-Itqan fi Ulum Al-Qur'an - Jalaluddin Suyuti. King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an in the Prophetic City, 1426 AH.
- Al-aHadith Al-hisan Al-Gharaib fi Gami Al-Imam Al-Tirmidh, Abdul-Bari Hammad Al-Ansari, PhD thesis, Islamic University, The The Prophetic Madina, 1423 AH.
- Isti'ab fi Ma'rifat al-Ashab, by Ibn Abd al-Barr, by: Muhammad Ali Al-Bejawi, Dar Al-Jeel, Beirut, 1412 AH.
- Al-Isaba fi Tamyiz al-Sahaba: Ibn Hajar Asqalani, investigation: Dr. Abdullah Al-Turki, Hajar House, 1429 AH.
- Adwa' al-Bayan fi Idah al-Qur'an bi-al-Qur'an, by Al-Shanqeeti, printed at the expense of His Royal Highness Prince: Ahmed bin Abdul Aziz, 1403 AH.
- Tafsir al-Bahr al-Muheit, by Abu Hayyan Al-Andalus. Abdullah Al-Turki, printed at the expense of His Royal Highness Prince: Naif bin Abdulaziz, 1436 AH.
- Burhan fi Ulum al-Qur'an, for Zarkashi, by: Youssef Abdel-Rahman Al-Marashly et al., Dar Al-Maarefa, Beirut, second floor.
- Tag al-Lugha wa Sihah al-Arabiyah (Al-Sahah), for Al-Jawhary, an investigation by: Ahmed Abdel Ghafour Perfume, printed at the expense of Hassan Abbas Al-Sharbatly, second edition.
- Tahrir wa-al-Tanwir - Tafsir Ibn Ashur, Muhammad Al-Tahir Ibn Ashour, Dar Sahnoun, Tunisia.
- Tuhfat al-Ahwadhi bi Sharh Jami' al-Tirmidhi, by al-Mubarakfuri, its control and authentication: Abdul Rahman Muhammad Othman, Ibn Taymiyyah Library, Cairo, 1414 AH.
- Tafsir al-Basit of al-Wahidi, Investigation: A Group of Researchers, Deanship of Scientific Research, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh, 1430.
- Tafsir Al-Qur'an Al-Hakim (Tafsir Al-Manar), Muhammad Rashid Rida, Dar Al-Manar, Cairo, 1367 AH.
- Tafsir al-Qur'an al-`azim, by Ibn Katheer, Dar Al Turath Library, Cairo.
- Tafsir al-Qur'an al-Kareem, al-Fatihah and al-Baqarah, by Ibn Uthaymeen, Dar Ibn al-Jawzi, Riyadh, first edition
- Tafsir al-Qur'an al-Kareem, Surat Yassin, by Ibn Uthaymeen, Al-Thuraya Publishing House, Riyadh, first edition.
- Taqrib al-Tahdhib, by Ibn Hajar Al-Asqalani, investigation: Sagheer Ahmad Shaghif, Dar Al-Asimah, Riyadh, first edition.
- Tahzeeb al-Kamaal fi 'Asmaa' al-Rijaal, by the memorized keeper, by: Dr. Bashar Awwad Maarouf, Al-Resala Foundation, Beirut, Fifth edition.
- Sunan al-Tirmidhi, Al-Tirmidhi, Al-Maaref Library, Riyadh, 1417 AH.

- Jāmiʿ al-bayān ʿan taʾwīl āy al-Qurʾān, ,by Ibn Jarir al-Tabari, by: Abdullah Al-Turki, Dar Hajar, Egypt, first edition.
- Jami' li-Ahkam al-Quran, for Al-Qurtubi, by: Abdullah Al-Turki, Al-Resala Foundation, First edition.
- Durr al-Manthur fi Tafsir bi-al-Ma'thur, by Al-Suyuti, by: Abdullah Al-Turki, Dar Hajar, printed at the expense of His Royal Highness Prince: Sultan bin Abdulaziz, 1424 AH.
- Dirāsāt fī ʻulūm al-Qurʾān, Dr. Fahad Al-Roumi, 1426 AH, fourth edition.
- Zawa'id Ibn Majah àla al-kutub al-khamsah, Abu Al-Abbas Ahmed bin Abi Bakr Al-Busairi, investigation: Muhammad Mukhtar Hussain, House of Scientific Books, Beirut, 1414 AH.
- EL-ZIADA WA EL-IHSSAN fī ʻulūm al-Qurʾān , Muhammad bin Ahmed bin Aqeila al-Makki, Center for Research and Studies, University of Sharjah, 1427 AH.
- Sunan Ibn Majah, investigation: Muhammad Mustafa Al-Adhami, Saudi Arabian Printing Company, Riyadh, second edition.
- Al-Sunan Al-Kubra, Al-Nasa'i, investigation: Shoaib Al-Arnaout, Al-Resala Foundation, Beirut, 1421 AH.
- Shifa' al-'Alil, by Ibn Qayyim Al-Jawziyyah, investigation: Al-Hassani Hassan Abdullah, Dar Al-Turath Library, Cairo.
- Sahih Al-Bukhari, set: Dr. Mustafa Deeb Al-Bagha, Dar Ibn Katheer, Damascus, Fifth edition
- Al-Sahih Al-Musanad min 'Asbab Al-Nuzuli, Muqbel Bin Hadi Al-Wadii, The Sanaa Archaeological Library, 1425 AH.
- Sahih Sunan Ibn Majah, Muhammad Nasir al-Din al-Albani, Al-Maaref Library, Riyadh, 1417 AH.
- Sahih Sunan al-Tirmidhi, Muhammad Nasir al-Din al-Albani, Library of Knowledge, Riyadh, 1420 AH.
- Sahih Muslim, investigation: Muhammad Fouad Abd al-Baqi, Arab Heritage Revival House, Beirut, 4th edition.
- Al-Ilalal al-warida fi al'ahadith alnubawia, by Dar Qattani, the investigation Dr. Mahfouz Al-Rahman Zain Allah Al-Salafi, Dar Taiba, Riyadh, first edition.
- Ulūm al-Qurʾān ʻinda al-ṣaḥābah wa-al-tābiʻīn - study and rooting, Dr. Brik Al-Qarni, Ministry of Justice, Islamic Affairs and Endowments, Kingdom of Bahrain, 1432 AH.
- Ulūm Tarikhe wa Tasnif Anwie, Dr/ Musaid Al-Tayyar, Journal of the Imam Shatby Institute, No. 1, Rabi 'al-Akher 1427 AH.
- Fath Al-Bari Sharh Sahih Al-Bukhari, Ibn Hajar, Dar Al-Salam, Riyadh, 1421 AH.
- Fath al-Bayan fi Maqasid al-Quran, a Siddiq Hassan Khan, investigation: Abdullah Al-Ansari, the modern library, Beirut, 1412 AH.

- Al-Kashf wa-l-bayān ʿan tafsīr al-Qurʾān, by Abu Ishaq Al-Thaalabi, investigation: a group of researchers, Dar Al-Tafseer, Jeddah, first edition.
- Lubab al-Nuqul fi Asbab al-Nuzul, by al-Suyuti, an investigation by: Abd al-Razzaq al-Mahdi, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, 1426 AH.
- Lisan Al-Arab, Ibn Manzur, Dar Sader, Beirut, 1374 AH.
- Mabahith fi Ulum al-Qur'an, Dr. Subhi Al-Saleh, Dar Al-Alam Millions, Beirut, tenth edition.
- Majmau' al-Zawa'id wa Manba' al-Fawa'id, by Al-Haythami, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, 1408 AH.
- Majmu' Fatawa - Ibn Taymiyyah, King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an, Madinah.
- Mahasin Al-Ta'wil, Jamal Al-Din Al-Qasimi, Dar Al-Fikr, Beirut, second edition.
- Muharar al-Wajiz - Tafsir Ibn Attiyah, by Ibn Atiyah, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Qatar, 1436 AH.
- al-Muharrar fi asbab nuzul al-Qur'an: min khilal al-kutub al-tis'ah, Dr. Khalid Al-Muzaini, Ibn Al-Jawzi House, Riyadh, 1427 AH.
- Muḥarrar fī ʻulūm al-Qur'ān by Ṭayyār, Musāʻid ibn Sulaymān, Imam Shatby Institute, 1427 AH.
- Al-Mustadrak Al-Saheeheen, for Al-Hakim, and his appendix summarize Al-Mustadrak Al-Thahabi, investigation: Mustafa Abdel-Qader Atta, House of Scientific Books, Beirut, 1411 AH
- Musnad Imam Ahmad bin Hanbal, investigation: Shoaib Al-Arnaout and others, the Al-Risala Foundation, Beirut, 1429 AH.
- Massaid Al-Nazar, for the Beqai, investigation: Dr. Abdul Sami Hassanein, Al-Maaref Library, Riyadh, First Edition.
- Miṣbāḥ al-zujājah fī Zawā'id ibn Mājah, Abu al-Abbas Ahmed bin Abi Bakr al-Busairi, investigation: Muhammad al-Muntaki al-Qashnawi, Dar al-Arabia, Beirut, 1403 AH.
- Tafsīr al-Baghawī al-musammá Maʻālim al-tanzīl, by: Muhammad Abdullah Al-Nimr, Othman Jumaih, My Conscience, and Suleiman Muslim Al-Harash, Dar Taiba, Riyadh, First Edition.
- al-Muʻjam al-kabīr, for Al-Tabarani, investigation: Hamdi Abdul Majeed Al-Salafi, Ministry of Awqaf and Religious Affairs, Iraq, second edition.
- Mughnī al-labīb ʻan kutub al-aʻārīb, by Ibn Hisham Al-Ansari, investigation: Dr. Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamad Allah, Dar Al-Fikr, Damascus, 1384 AH.
- Al-Mufradāt, by Ragheb Al-Isfahani, Dar Al-Fikr, Beirut.
- Maqāyīs al-lughah, Ibn Faris, House of Arab Heritage Revival, Beirut, 1422 AH.
- Muqaddimat al-asasiyah fi 'ulum al-Qur'an. by Juday', 'Abd Allah ibn Yūsuf , Al- Juday' for Research and Consulting, Britain, 1427H.

- Al-Makki and Al-Madani fi al-Quran al-Kareem - An Authentic Critical Study of Surahs and Verses — From the Beginning of the Noble Qur'an to the End of Surat al-Isra ', Dr. Abdul Razzaq Hussein Ahmed, Ibn Affan House for Publishing and Distribution, Cairo, 1420 AH.
- Al-Makki and Al-Madani fi al-Quran al-Kareem, Dr. Muhammad al-Shaya, 1418 AH, first edition.
- Al-Makki and Al-Madani from the Surahs and Verses - From the beginning of Surat Al-Kahf to the end of Surah al-Nas, Dr. Muhammad al-Falih, the house of Palmyra, Riyadh, 1433 AH.
- Manāhil al-'irfān fī 'ulūm al-Qur'ān, Muhammad Abd al-Azim al-Zarqani, Arab Heritage Revival House, Beirut, 1416 AH
- al-Muwāfaqāt fi uṣūl al-sharī'ah, by al-Shatby, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.
- Mawāqi' al-Ulum fi Mawāqi' al-nujūm, Jalal al-Din al-Balqini, investigation: Dr. Anwar Mahmoud Khattab, Heritage House of Companions, Tanta.
- Nasikh wa-al-Mansukh fi al-Qur'an al-Karim, by Ibn Al-Arabi, by: Abdulkabir Al-Alawi Al-Madghari, Library of Religious Culture, 1413 AH
- Nasikh wa-al-Mansukh fi Kitab Allah, for Al-Nahhas, an investigation: Dr. Suleiman bin Ibrahim Al-Lahem, Al-Risala Foundation, Beirut, first edition.
- al-Nubūwāt by Ibn Taymiyyah, Dr. Abdul Aziz Al-Tuyan, Deanship of Scientific Research, The Islamic University, The Prophetic City, 1427 AH.
- nuzūl al-Qur'ān al-Kareem, Dr. Muhammad al-Shaya, the first edition.
- Modern criticism of the narrations of the reasons of revelation of the Noble Qur'an from the perspective of Meccan and Madani. Hussam Khaled Al-Saqar, Journal of the Islamic University of Islamic Studies, Gaza, Volume 23, Number 1, January 2015.
- AL-NUKAT WAL U'YUN: TAFSIR AL-MAWARDI, for Mawardi, Al-Moayyad Library, Riyadh, first edition.

❊ ❊ ❊